جـــامعة إبن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في شعبة : العلوم الاقتصادية تخصص : إقتصاديات العمل

دراسة تحليلية و تقيمية لمدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل جائحة كورونا

حالة الجزائر 1990 -2020

إعداد الطلبة:
- زقان شعبان
- فرنان توفيق

الأستاذ المشرف: صافة محمد

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الدرجة العلمية	جامعة	الصفة
حسين يحي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	رئيسا
صافة محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	مقررا
يماني ليلى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	مناقشا
بلعيد شكيب	أستاذ مساعد "أ"	جامعة تيارت	مناقشا

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : .....

السنة الجامعية: 2021/2020

التشكرات و الإهداءات

شكر و عرفان

الحمد الله والشكر له أولا، الذي شرح لي صدري ويسر لي أمري وخفف عني وزري وأحل العقدة من لساني، وأفقه قولي، ووفقني في إتمام هذا العمل المتواضع، جل جلاله به أستعين وعليه توكلت فهو خير الموكلين .

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لكل من أسهم في إخراج هذه المذكرة إلى النور، وأخص بذلك أستاذي الفاضل " دكتور صافة محمد " على تفضله قبول الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدمه من نصح وتوجيه و إرشاد و على صبره علينا طوال هذه المدة رغم كثرة الإرتباطات و الإنشغلات.

فجزاه الله كل خير.

إلى كل من ساهم بالمساعدة والعون، ولو بالكلمة الطيبة من قريب أو من بعيد في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله سبحانه وتعالى، الوالدين الغاليين –حفظهما الله –إلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى من مد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذه المذكرة المتواضعة.

إلى كل طالب علم ومحب للمعرفة.

أهدي هذا العمل

الطالب زقان شعبان

الإهداء

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله سبحانه وتعالى، الوالدين الغاليين –حفظهما الله –إلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى من مد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذه المذكرة المتواضعة.

إلى كل طالب علم ومحب للمعرفة.

أهدي هذا العمل

الطالب فرنان توفيق

فهرس محتويات

محتويات **صفحة**

شكر و التقدير

الإهداء

الملخص

فهرس محتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الملاحق

مقدمة **01**

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة **06**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **07**

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 07

المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 12

المطلب الثالث: خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 15

المبحث الثاني: مصادر و أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **17**

المطلب الأول: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 18

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 21

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقاتها **29**

خلاصة

الفصل الثاني: مدخل نظري حول النمو الاقتصادي 31

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية 32

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و قياسه 32

المطلب الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية 36

المطلب الثالث: النظريات و النماذج المفسرة لنمو الاقتصادي 38

المبحث الثاني: معوقات و مقومات النمو الاقتصادي **49**

المطلب الأول: معوقات النمو الاقتصادي 49

المطلب الثاني: مقومات النمو الاقتصادي 51

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي 53

خلاصة **55**

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثرها على نمو الاقتصاد الوطنيفي الجزائر خلال الفترة 2001-2020 **57**

المبحث الأول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر **57**

المطلب الأول: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 57

المطلب الثاني: تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 62

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نمو الاقتصاد الوطني 65

المبحث الثاني: جهود الدولة الجزائرية في ظل جائحة كورونا **65**

المطلب الأول: ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل جائحة كورونا 66

المطلب الثاني: أليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل جائحة كورونا 69

المطلب الثالث: أفاق و تحديات ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد جائحة كورونا 72

المبحث الثالث : أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على رفع النمو الإقتصادي للجزائر

المطلب الأول: تطور النمو الإقتصاد الجزائري **74**

المطلب الثاني: علاقة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصاد الجزائري 74

خلاصة 77

80

خاتمة **81**

المصادر و المراجع **86**

ملاحق **87**

قائمة الجداول و الأشكال

قـــائمة الـــجـــداول

الجدول رقم (1-1) : تصنيف اتحاد تعريف بلدان جنوب شرق اسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 09

الجدول (1-2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنظور الجزائري 12

جدول رقم (1-3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل 14

الجدول رقم (2-1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الإقتصادية 37

الجدول رقم (1.3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الفترة 2001-2020 63

الجدول رقم (2.3): تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 75

الجدول رقم (3.3): علاقة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 78

قـــائمـــة الأشـــــكال

الشكل رقم (1.3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الفترة 2001-2020 64

الشكل رقم (2.3). تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 77

الشكل رقم (3.3): علاقة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 79

المـــــقـــدمـــــــة

مقدمة

يعتبر النمو الإقتصادي من أكبر اهتمامات الباحثين والمفكرين الإقتصاديين أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و تطورت البحوث بهذا الشأن بدءا من النظرية الكلاسيكية التي إهتمت بدراسة القوي العاملة التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي إهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة. مما جعل النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد و هو التقدم الإقتصادي.

و عليه ظهرت عدة نظريات محاولة وصف النموذج الأمثل لتحقيق التوازن و تقليل الإنحرفات في النمو الإقتصادي في المدى القصير من جهة، و الإستفادة مما تحقق و جعله مستداما يقود إلى تغيرات عميقة في بنيان الهيكل الإقتصادي و الإجتماعي للدولة، بما يؤدي إلى تحسين نصيب الفئات الإجتماعية الفقيرة و المتوسطة من رفاهية الكلية للبلد من جهة ثانية، و الجزائر كغيرها من الدول إهتمت بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث تعتبرها من أهم المساهمين في تحسين النمو الإقتصادي، لهذا قامت الدولة الجزائرية بترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة و جعلت وزارة قائمة بحد ذاتها بحيث نصبت على رأسها السيد الوزير مصطفى بن بادة.

و عليه نطرح **الإشكالية الرئيسية** التالية: **ما مدى ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟** و إنطلاقا من السؤال الجوهري السابق و لغرض الإلمام بموضوع الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالنمو الاقتصادي و ما أهميته؟
- ما أهمية النمو الإقتصادي في تحسين الرفاهية الكلية للبلد؟
- ماذا نقصد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ما هي أساليب تمويلها؟
- ما مدى تأثير جائحة كورونا على النمو الإقتصادي و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

الفرضيات:

لغرض الإجابة على الأسئلة السابقة المطروحة في إشكالية الدراسة التحليلية نعتمد على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** من المحتمل أن جائحة كورونا لها أثار على النمو الاقتصادي، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهمت في تقليص من حدة أثار هذه الجائحة.
- **الفرضية الثانية:** من الممكن أن تصبح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية كأحد الخيارات الحتمية و البديلة للإقتصاد الريعي في ظل جائحة كورونا في العالم.

- **الفرضية الثالثة:** من المحتمل أن تكون الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إطار الحد من جائحة كورونا كافية للمحافظة على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق أقصى حد ممكن للمساهمة في نسبة النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الدراسة:

لقد تم إختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الرغبة في التعرف على الدور الذي تلعبه في النمو الإقتصادي للوطني.
- كثرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في البلد و الرغبة في المعرفة و مدى نجاعتها في النمو الإقتصاد الوطني .
- هذا البحث يعد من ضمن المواضيع المتعلقة بشعبة العلوم الاقتصادية و هو مجال إختصاصنا.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة كالأتي:

- محاولة تسليط الضوء على النمو الإقتصادي في الجزائر.
- تمكين المهتمين و المستثمرين من دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الإقتصاد الوطني .
- معرفة مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الإقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- معرفة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال الدراسة التحليلية.
- دراسة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2020.
- شرح كيفية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال القوانين المعمول بها في الجزائر.

المنهج المستخدم:

من أجل تحقيق الهدف من الدراسة و الغاية التي وجد من أجلها هذا البحث وبالنظر إلى طبيعته فسيتم الاعتماد في هذه الدراسة التحليلية على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي بحيث نعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، من خلال توضيح مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أشكالها و خصائصها و توضيح مفهوم النمو الإقتصادي و قياسه و معوقات و المقومات. أما الجانب التطبيقي نعتمد فيه على المنهج

التحليلي من خلال التطرق إلى تحليل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال فترة 1999-2020 و ما مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.

صعوبات الدراسة:

أثناء قيامنا بهذا البحث صادفتنا بعض الصعوبات و العوائق نذكر منها:

- عدم دقة المعلومات و إختلافها بين المراكز الإحصائية.
- صعوبة في الحصول على المعلومات و المراجع اللازمة في ظل الأوضاع الصحية لجائحة كورونا.
- صعوبة الإحاطة بكل المعلومات الإحصائية لدى الهيئات الرسمية و تناسق فيما بينها.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابةعلى الإشكالية الرئيسية و المطروحة و تحقيق الهدف المرجو منه قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول و المتعلق ب: "**الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** "، حيث تناول مبحثين، فقد تم التطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للمبحث الأول، أما المبحث الثاني فقمنا من خلاله التطرق مصادر و أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. أما الفصل الثاني إشتمل هذا الفصل المعنون ب: "**مدخل نظري حول النمو الاقتصادي**" على مبحثين أساسيين حيث تم دراسة مفهوم النمو الإقتصادي و التنمية الاقتصادية و موضوع تناول معوقات و مقومات النمو الاقتصادي. و أخيرا تم التطرق للفصل الثالث تحت عنوان "**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثرها على النمو الاقتصاد الوطني**" و الذي تم فيه معالجة واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و توضيح جهود الدولة الجزائرية في ظل جائحة كورونا.

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

أفرزت التحولات العالمية توجهات جديدة في بعض جوانب نظريات النمو الاقتصادي،وفى هذا المجال تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة أساسية في النسيج الاقتصادي للكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وذلك لما تملكه هذه المؤسسات من خصائص هيكلية تؤهلها للقيام بهذا الدور ما جعلها أحد أسباب تحريك عجلة النمو الاقتصادية في هذه الدول .حيث أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية وكذا الاحصائية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محركات التنمية الاقتصادية وأحد دعائمها الرئيسية لقيام النهضة ، حيث لم يقتصر إسهامها في زيادة الناتج الداخلي الخام وتوفير مناصب شغل وخلق الثروة.

وتسعى الجزائر على غرار الدول النامية إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل مساعي الخروج من التبعية إلى قطاع المحروقات و تقليل فاتورة الاستيراد، وكذا مساعي تنويع الصادرات. إذ عملت الجزائر على تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح الامتيازات والحوافز و التسهيلات والقروض بما يساعد على تنميتها ومحاولة الارتقاء به إلى أن يصبح قاطرة للنمو الاقتصادي ومجالا خصبا لفرص العمل، وأصبح من الضروري تعديل سياسات ومناهج وممارسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إعطاء لمحة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتدابير التي قامت بها الجزائر للنهوض بهذا القطاع وذلك من خلال التطرق إلى المرحلتين التاليتين:

– المبحث الأول يتضمن دراسة حول الأدبيات النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– المبحث الثاني مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: ما هية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة الى اخرى وفقا امكانياتها وظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و يرجع ذلك الى طبيعة النظر التى يتبناها كل طرف فى تحديد دور هذه المؤسسات وكذا اختلاف الزمانى و المكانى ومجال الاقتصادى.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي يمكن اعتماده لهذا النوع من الأعمال حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة نموها الاقتصادي وبأهمية هذه المؤسسات في اقتصادياتها ويكون التعريف المقترح إما بنص قانوني كما هو الشأن في الجزائر واليابان أو تعريفا إداريا كتعريف ألمانيا و البنك الدولى منظمة العمل الدولية. وسنحاول في هذا المبحث إعطاء لمحة عن أهم التعاريف لهذه المؤسسات.

اولا: تعريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اختلفت التعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى اخرى نظرا لدرجة النمو الاقتصاد والنظم القانونية المتبعة لكل دولة ونذكر منها

– **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** لقد تم اعتماد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الولايات المتحدة الأمريكية من طرف البنك الفدرالي سنة 1953 والذي يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب معين من السوق.

كما تعرف حسب عدد العمال كما يلي:

من 01 إلى 250 عامل مؤسسة صغيرة

من 251 إلى 500 عامل مؤسسة متوسطة

أكثر من 501 عامل مؤسسة كبيرة. [21]

– **تعريف فرنسا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** بعد صدور قانون 2001 / 70 للجنة الأوروبية يوم 12/01/2001 وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالآتي:

– المؤسسة يجب أن توظف أقل من 250 عامل.

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص 16.

– أن يكون رقم الأعمال أقل من 40 مليون أورو.

– و أن يكون مجموع الميزانية أقل من 23 مليون أورو.

– يجب أن لا تكون المؤسسة تابعة لمؤسسة أو المؤسسات بأكثر من 25% من رأس المال أو حق التصويت.[1]

– تعريف بريطانيا: تعرف الصناعات الصغيرة في بريطانيا على أنها الوحدات التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الآلات المستثمرة فيها عن مليون دولار.[2]

– تعريف اليابان: عرفت اليابان هذا النوع من المؤسسات سنة 1963 وذلك حسب القانون التوجبه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذى عدل سنة 1999 على اساس عدد العمال و رؤوس الاموال وطبيعة النشاط كل مؤسسة رقم أعمالها أصغر من 50 مليون ين، وتشغل عمال أقل من 300 أجير.[3]

– تعريف الاتحاد الأوروبي: يستند الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الصادر في: 03 أفريل 1996 على معايير

عدد العمال و رقم الأعمال و معيار الاستقلالية كما يلي:

– المؤسسة المصغرة: (**Micro–entreprise**) هي المؤسسة التي تشغل أقل من عشرة (10) أجراء.

– المؤسسة الصغيرة: (**la petite –entreprise**): هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من خمسين (50) أجير والتي تحقق رقم أعمال السنوي لا يتجاوز سبعة (07) ملايين يورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة (05) ملايين يورو.

– المؤسسة المتوسطة (**moyenne –entreprise**): هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 أجير والتي لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعون (40) مليون يورو أو لا تتعدى ميزانيتها 27 مليون يورو.[4]

---

[1] Quelle vision pour les PME/PMI : www.Maroc 2020.ma/études 05/01/2004.

[2] فتحى السيد عبده ابو احمد الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية المؤسسات شباب، الطبعة 1، جامعة الإسكندرية مصر، 2005 ص 54.

[3] مشرى محمد عبد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فى تحقيق التنمية المحلية و المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر2008/2011 ، جامعة فرحات عباس، سطيف ص 9 .

[4] توفيق عبد الرحيم يوسف، المرجع سبق ذكره ص 16.

– تعريف بلدان جنوب شرق اسيا

:اعطى هذا الاتحاد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذى يعتمد على المؤشر العمالة كمعيار اساسى[1] و الملخص فى ال الجدول التالى :

الجدول رقم (1–1) : تصنيف اتحاد تعريف بلدان جنوب شرق اسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	نوع المؤسسات
من 1 الى 10 عمال	مؤسسات عائلية و حرفية
من 11 الى 49 عامل	مؤسسات مصغرة
من 50 الى 100 عامل	مؤسسات متوسطة
اكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

المصدر: رابح خونى رقية حسانى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها ايترك للنشر و التوزيع الطبعة الاولى مصر 2008 ص 31.

– تعريف مصر :

تعرف وزارة التخطيط المصرية دور المؤسسات الصغيرة بانها المنشات التى بها اقل من 50 عامل على ان يؤخذ فى الاعتبار اسلوب الانتاج المستخدم اما المتوسطة بها 100 واكثر من 50 عامل[2]

8–تعريف لبنان:

بناءا على معيار العاملين تعد منشأة حرفية تلك التي يعمل فيها 5 عمال أو أقل، وتعد صغيرة تلك التي يعمل فيها بين 5 إلى 9 أفراد، أما المتوسطة فهي التي يعمل فيها عدد العاملين يتراوح بين عشرة إلى 99 عاملا، وما عدا ذلك فهي تعتبر مؤسسات كبيرة[3].

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لبعض المنضمات الد ولية

– تعريف البنك الدولي:

على ثلاثة معايير تتمثل في قيمة الأصول، وعدد العمال ، يعتمد البنك الدولي في هذا التعريف وحجم المبيعات وهو كالآتي:

[1] ربح خونى ورقية حسانى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايترك للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، مصر 2008 ص31.

2 المرجع سبق ذكره ص 30.

[3] بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، (تجربة سوريا) جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، سوريا مجلد 22، 2006، ص 7

– المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من 10 عمال، و إجمالي أصولها أقل من 000 100 دولار أمريكي، وحجم المبيعات السنوية، لا يتعدى 000 100 دولار أمريكي السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.[1]

– المؤسسة المتوسطة: عدد عمالها أقل من 300 عامل، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

– تعريف منظمة العمل الدولية:

عرفت منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها " وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر عمالا أو حرفيين و يطلق عليه التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر عن الاتحاد الأوروبي، حيث يقوم على عدد العمال و رقم الأعمال و مجموع الميزانية،[2]

ثالثا تعريف تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ما يلاحظ في الجزائر إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يخص برعاية و لاهتمام اللازمين من الاستقلال إلى غاية الإصلاحات الاقتصادية التي تسعى إلى دحر العراقيل و المشاكل التي تعيق النمو وخاصة مشكل التنمية و الإنعاش الاقتصادي ووضعية عدم الثقة بين المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– تعريف الجزائر:

الجزائر وكغيرها من الدول النامية لم تتبنى تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال سوى بعض المحاولات أبرزها:

* التعريف الذي تقدمت به وزارة الصناعة في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بداية السبعينات (1972) ، الذي يرى بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، وتشغل أقل من 500 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج ويتطلب إنشاءها استثمارات أقل من 10 مليون دج.

1 أيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة افاق و القيود، مجلة الاقتصاديات، شمال افريقيا، العدد السادس، 2005 ص 273.

2 سليمان ناصر، عواطف محسن ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي ، الواقع و ر هونات المستقبل ، غرداية ، الجزائر 24. 23 فيفري 2011 ، ص 03.

* التعريف الذي تبنته المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة سنة 1983 والذي قام على أساس أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المنشأة التي تشغل أقل من 200 عاملا وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.

إلا أن هذه المحاولات كانت غير قادرة على تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا ظلت صيغة التعريف ناقصة ولم تضع الحدود الفاصلة بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى غاية بداية الألفية الثالثة حيث أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 والذي أبدت من خلاله الجزائر نيتها الجدية في الاهتمام بهذا القطاع وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2000 وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي ويتركز هذا التعريف على ثلاثة معايير هي:

- عدد العمال في المؤسسة.
- رقم الأعمال السنوي الذي تحققه المؤسسة.
- الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية.

المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون وملياري دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.

المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري. المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية (10) عشرة ملايين دينار جزائري.[1]

[1] لخلف عثمان، دور و مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، ص 15.

الجدول (1-2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنظور الجزائري

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المتوسطة	50 إلى 250	400 مليون دج إلى 4 مليار دج	200 مليون دج إلى (1) مليار دج
الصغيرة	10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
الصغيرة جدا	01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج

المصدر: بالاعتماد على القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 01 جانفى 2017 المتعلق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 19-09 المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 02، 11 يناير 2017، ص 5[1]

المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع ، تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها ، هذه المعايير نجمعها في النقاط التالية:

اولا- حسب طبيعة التوجه: تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة توجهها إلى:

- **العائلية** : وهي المؤسسات التي تتخذ موضع إقامتها في المنزل ، وتتكون في الغالب من مساهمات يمثلون أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة ، وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة؛ وتنقسم الى
- **المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأنها تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة؛
- **المؤسسات المتطورة والشبه متطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية[2].

[1] القانون التوجيهي، لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم: 01-،18، 2001، الجريدة الرسمية، عدد 77، ص 08.

[2] حياة براهيمي، نبيلة جعيجع، مداخلة بعنوان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة، في الملتقى الوطني إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15 -16 نوفمبر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2011، ص8.

ثانيا– حسب المعيار القانوني : قبل البدء في تنفيذ أي مشروع يجب على صاحب المشروع الصغير أن يتعرف على الأصناف القانونية والإجراءات الحكومية للمشروعات وعلى ما يصلح منها للمشروع الصغير و المتوسط، وتتخذ الأشكال القانونية للمشروعات ما يلي :

–المؤسسات الفردية : تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال العوامل الإنتاج الأخرى، ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة أو التنظيم أحيانا، وقد يقدم أيضا جزءا من عمل المؤسسة؛

– مؤسسات الشركات : في هذا النوع من المؤسسات التي تتفرع إلى عدة أقسام يتوزع فيها التنظيم أوالتسيير ورأس المال على أكثر من شخصين.

– شركات الأموال : شركة المساهمة أو شركة الأموال هي شركة تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأسمالها على شكل أسهم، وقد تكون قيمة هذه الأخيرة متساوية وقابلة للتداول ويشتريها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الإكتتاب العام.[1]

ثالثا–حسب طبيعة المنتجات: يمكن أن نصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الإستهلاكية: يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية المتمثلة في المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، الأثاث، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيماوية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية. ويتم التركيز على هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على مواد أولية متفرقة المصادر، وبعض الصناعات الأخرى، كصناعة الجلود والأحذية مثلا، تعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة؛

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمنتجات الوسيطية : يجمع هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمنتجات التالية: المعدات الفلاحية، قطع الغيار أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز: تتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالمؤسسات السالفة الذكر، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيقا، بحيث يشتمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات

[1] ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص ص 54– 56.

البسيطة، ويكون ذلك خاصة في البلدان الصناعية، أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات بتركيب وتصليح الآلات والمعدات المتعلقة خاصة بوسائل النقل، فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتج النهائي وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتج النهائيا.[1]

رابعا– حسب أسلوب تنظيم العمل: سوف نقوم بتوضيح هذا التصنيف الخاص على أساس تنظيم العمل من خلال الجدول التالي:

– جدول رقم (1–3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي	**النظام الحرفي**		**النظام المنزلية الصناعي للورشة**		**نظام المصنع**		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
01	02	03	04	05	06	07	08

المصدر: محمد الناصر مشري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة – دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة ولاية تبسة – مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 2011، ص 15.

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل إلى:

– **المؤسسات الغير المصنعة** : وهي ممثلة في الفئات (3، 2 ، 1) أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، وتتميز ببساطة تنظيم العمل واستخدام الأساليب والتجهيزات البسيطة والتقليدية في العمل والتسيير؛

[1] نصر الدين بن نذير، دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر ،2012، ص ص 28 – 29.

– **المؤسسات المصنعة** : يجتمع ضمن هذه المؤسسات كل من المصانع المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمصانع الكبيرة وتتميز عن الصنف الأول

– **المؤسسات الغير مصنعة:** من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، وكذلك من حيث طبيعة المنتج واتساع السوق والحصة السوقية؛

– **المؤسسات المقاولة** : ويعبر عنها في الجدول السابق بنظام المنزلية والورشات المتفرقة (5 . 4)، وهي نوع من الترابط بين الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى مهام معينة تطبق وفق شروط محددة، وعادة ما تكون المؤسسة الموكلة كبيرة والمؤسسة الموكل لها صغيرة.[1]

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المطلب سنتطرق لكل من خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بخصائص كثيرة ومتعددة، نذكر منها:

أولا. الحجم :

يمثل الحجم خاصية مهمة للأعمال المتوسطة والصغيرة فقد ترى الإدارة والمالكين ضرورة بقاء المنظمة متوسطة أو صغيرة ولا تتطلع أن تأخذ حجما آخر.

ثانيا. سهولة التكوين :

إن منظمات يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية، وهذا الأمر نجده متجسد في أغلب الدول وقوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال والأنشطة التجارية والخدمية.إن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والسهولة والوضوح والتحديد فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى شركات ومنضمات متوسطة الحجم.

ثالثا. اختلاف أشكال الملكية:

يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة وتشغيل مؤسسات صغيرة بأشكال معينة للملكية والتي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية أو العائلية أو في شركات أشخاص، وتساعد هذه الأنماط من الملكية على استيعاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وعلى تنميتها.

[1] محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 15

رابعا. الاستهلاك الضعيف لرأس المال:

لا تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى رأسمال كبير من أجل تكوينها، بالإضافة إلى سرعة استرجاع المال المستثمر لأنها لا تحتاج إلى فترة زمنية كبيرة من أجل تحقيق المردودية.

خامسا. سهولة الإدارة و بساطة الهيكل التنظيمي:

تقوم بالإدارة شخص واحد عادة أو عدد قليل من الأشخاص لذلك تتسم هذه الإدارة بالمرونة وسهولة اتخاذ القرار، وقوة العلاقة بين أصحاب المشروع و العاملين وارتفاع مستوى الاتصال في الاتجاهين بسبب قصر الهيكل التنظيمي لقلة المستويات الإدارية.

سادسا. المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق :

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيا و المعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية و تحليلها و دراسة توجهها وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها.

سابعا.مرونة كبيرة:

تتميز الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقدرة على التكيف مع ظروف العمل، فيمكن أن تغير حجم إنتاجها حتى يتوافق مع متطلبات السوق المتقلبة إضافتا إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العملاء أو العاملين

ثامنا. سهولة الدخول للسوق والخروج منه :

إن درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست كبيرة، خاصة مخاطر السوق نظرا لسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان.

تاسعا.مركز التدريب الذاتي:

إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم نشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم في الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة[1]

عاشرا.رفع الدخل القومى وتقليل من البطالة :

تساهم بشكل وبنسبة عالية فى رفع الناتج القومى الاجمالى من خلال رفع مستويات التوظيف لعنصر العمل ورفع مستوى الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية[2].

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، جامعة الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص :26 و27

[2] عمران عبد الحكيم، " إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،دراسة حالة البنوك العمومية لولاية مسيلة،مذكرة، ماجستير، ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة المسيلة، 2007/2006

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الاول: اهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمام متزايدا في مختلف دول العالم إلا أن منطلق هذا الاهتمام وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في النامية.

أولا. أهميتها في الدول النامية:

تكمن أهميتها فيما يلي:

– تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد الدول النامية في مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية

– تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

– تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء.

– يوفر قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفه خاصة النساء والشباب وجموع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد الانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.

حدة التمركز العمراني والتحضر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.[1]

ثانيا أهميتها في الدول المتقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة ومتزايدة في الدول الصناعية والمتقدمة من خلال مشاركتها في:

– التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية، وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى.

– تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى، وتدعيم روابطها الخلفية والأمامية مع الشركات الأم.

[1] شبوطي حكيم، الدور التنموي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، جوان 2008، ص: 214.

– توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

– زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة، بدلا من الاعتماد المطلق على الشركات كبيرة الحجم وعلى نظم التصدير والتراخيص التي تواجهها صعوبات في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة.

– الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات والناجم عن تحسين مستويات الدخول والمعيشة، مثل خدمات التركيب والإصلاح والصيانة وكذا الطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بالأذواق وتفضيلات الأفراد.[1]

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر

من أجل تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بالاعتماد على مجموعة من البرامج والآليات والهيئات الإصلاح الاختلالات والمشاكل التي تقلل من كفاءتها وفعاليتها في الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: وزارة الصناعة والمناجم:

بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188 / 94 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات، كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكويناخاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في السوق.[3]

---

[1] شبوطى حكيم المرجع سبق ذكره ص 215.

[2] شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06/ 05 ماي 2013، جامعة الوادي، ص.6.

[3] عز الدين عز الدين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثرها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2014 / 2013 ، ص: 106.

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 -296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 أوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطال الخلق نشاط خاص.[1]

رابعا: صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME:

أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 2004/ 04/ 19 والذي يقوم بما يلي:

ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات المصغرة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، وتبلغ قيمة القروض القابلة للضمان 50 مليون دج كحد أقصى.[2]

خامسا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

لقد تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373-02، الصادر في 11/ 11 / 2002 ، إنشاء صندوق ضمان القروض، وهذا يعتبر انطلاقة حقيقية لترقية هذا القطاع، وهذا لعدة اعتبارات، نلخصها في الآتي:

- كونه أول مرسوم تنفيذي يصدر في ظرف أقل من سنة بعد صدور القانون التوجيهي ، ويعتبر أول أداة مالية متخصصة.

- يعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والمتمثل في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية.

- يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

[1] شريف بوقصبة علي بوعبد الله ، المرجع سبق ذكره ص 6

[2] عبد اللاوي مفيد وآخرون، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06/ 05 ماي 2013، جامعة الوادي، ص:4.

[3] بلالطة مبارك، بن دريميع سعيد، الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 25 -28 ماي 2003. ص: 04.

سادسا: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM:

أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04 / 13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، هذا الأخير الذي يخص الفئات بدون دخل أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة لاقتناء المواد الأولية[1].

سابعا. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

أنشأت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993 ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI ، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.[2]

الفرع الثاني: أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اعتمدت الجزائر جملة من الأساليب جسدتها في الآتي:

- القانون التوجيهي لترقية الاستثمار رقم 01-18 المؤرخ في 2001/ 11 / 12.
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- حاضنات الأعمال؛
- بورصات المناولة والشراكة؛
- مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات؛
- التعاون المشترك الدولي لتدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- التعاون الثنائي التعاون مع الاتحاد الأوروبي، مع البنك العالمي، التعاون مع ألمانيا...)[3]

[1] شريف بو قصبة، علي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره ص 07.

2 الجريدة الرسمية الجزائرية المادة الاولى العدد 55 الصادر 2001/09/26 ص 8.

[3] عز الدين عز الدين، مرجع سبق ذكره ص 108 الى 112.

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها

إضافة لقرارات المشرع الجزائري من أساليب وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تفعيل دورها لتتمكن من أداء دورها في النمو الاقتصاد, حيث ساهمت هذه الاساليب في ترقية هذه المؤسسات, لكن في ظل المشاكل و العراقيل التي كانت ولازالت تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , خاصة الصعوبات ذي الطابع المالي والمتمثلة أساسا في صعوبة الحصول علي القروض من البنوك ومشاكل إدارية من تعقيد الإجراءات والبيروقراطية ومختلف الاليات المتمثلة أساسا في انشاء و انماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وترقية وتطوير منظومة الاعلام الاقتصادي.[1]

الفرع الأول: انشاء وانماء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

من خلال انشاء هيئات متخصصة وضمان تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة' فحسب احكام القانون رقم 17-02 توجد هيئتين اوكل لهما مهمة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها نذكر:

أولا:الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

في هيئة عمومية ذات طابع خاص، تكلف بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الانشاء والانماء والد يمومة، بما في ذلك تحسين النوعية، الجودة، ترقية الابتكار، تدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهياكل المحلية التابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكون من:

- مراكز دعم واستشارة و انشاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مشاتل المؤسسات مكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها.

ثانيا : المجلس الوطني للتشاور من اجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هي هيئة استشارية لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ' ويشكل هذا المجلس فضاء للتشاور , يتكون من المنظمات و الجمعيات المعنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات وممثلي القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , ويتكون المجلس من ستة (6) لجان دائمة تسهر علي تعزيز قوة اقتراح المجلس للحكومة وهي لجنة استراتيجية تطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, لجنة الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيات الاعلام والاتصال وتطوير المؤسسات الناشئة, لجنة اليقظة ومنظومة المعلومة الاقتصادية

[1] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف , 2011 , ص 16.

حول المؤسسات الصغيرة. والمتوسطة، لجنة الشراكة عام /خاص والمناولة، لجنة تطوير تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولجنة البحث والتطوير والابتكار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]

الفرع الثاني: إجراءات ضمان تنافسية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من اجل معالجة السلبيات المتعلقة بمختلف الصعوبات والتي تؤدي الى فشل مشاريع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بموجب القانون رقم 17-02:[2]

– تمويل عمليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المنصوص عليها في احكام القانون الجديد وكذا نفقات تسيير الوكالة، عن طريق حساب التخصيص الخاص رقم "124-302" حسب ‘‘الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية".

– انشاء صناديق ضمان القروض وصناديق الاطلاق:

لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تهدف هذه الصناديق الى ضمان قروض المبتكرة.

– اتخاذ الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتشاور مع الوزارات والسلطات المعنية الأخرى، كل مبادرة تهدف الى تحديد احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمويل، وتشجيع استحداث الوسائل المالية الملائمة لها،

– توسيع مجال منح الامتياز في مجال الخدمات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تخصيص جزء من الصفقات العمومية للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب الشروط والكيفيات المحددة بموجب التنظيم المعمول به،

– اعداد وتنفيذ برامج عصرنة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في إطار تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المنتوج الوطني،[3]

– ولتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حظيت المناولة بسياسة الترقية والتطوير من خلال دعم بورصات المناولة بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني:

– تطوير منظومة الاعلام الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكفل به الوكالة، يشكل على وجه الخصوص أداة للاستشراف والمساعدة على اتخاذ القرار.

---

[1] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 01 جانفي 2017

[2] مرجع سبق ذكره.

[3] وزارة الصناعة و الناجم ، بيان صحفي خاص بالجمعية العامة للمجلس الوطني للتشاور لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, الجزائر, 06 نوفمبر 2017, http://www.mdipi.gov.dz , تاريخ الاطلاع يوم 2021/05/06.

ويوجه هذا الصندوق لتمويل مصاريف تصميم المنتوج الاولي (مصاريف البحث والتطوير والتصميم ومخطط الاعمال...) وذلك بهدف تجاوز العقبات الخاصة بنقص التمويل خلال مرحلة ما قبل انشاء المؤسسة والتي لا يغطيها راس مال الاستثمار، ويستثني من هذا القانون البنوك والمؤسسات المالية وشركات التامين والوكالات العقارية وشركات الاستيراد.

بورصات المناولة:

هي مجال لالتقاء الصناعيين الطالبين والعارضين لخدمات الإنتاج فالمؤسسات الكبيرة كثيرا ما تعتمد علي مؤسسات صناعية أخرى، سواء في تصنيع منتجاتها او في طلب بعض الخدمات الأخرى كالصيانة، لذلك فأهمية هذا النظام تكمن فيما يتجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فرص لنشاطها وفيما يتجه للصناعة من ازدهار، وقد تم انشائها في الجزائر عام 1991وتتمثل مهمتها في دورين أساسيين هما: دور تنظيمي ودور اعلامي.[1]

المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل المجتمع، إلا أنها تعاني من الكثير من المعوقات التي تحد من قدرتها على الارتقاء بمستويات أدائها، و تعرقل مسيرتها نحو التطور و التنمية. و يمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي:

اولا: المعوقات الخاصة بالموارد البشرية: و منها:

– عادة ما يدير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مالكها حيث تكون إدارته لها غير محترفة بسبب ضعف تكوينه في المجال سواء من ناحية التسيير أو تسويق. ويرجع السبب وراء هذا إلى:

* تدهور المستوي المهني و الفني للعاملين و ضعف التوجه نحو تحديد الخبرات و المهارات.
* عزوف الشباب عن تعلم مهن آبائهم، و خاصة المهن التي تتطلب مهارات عالية.
* محدودية مجالات التدريب.
* عدم توافق محالات التدريب مع متطلبات و احتياجات المؤسسة الحالية و المتوقعة.[2]

– انخفاض إنتاجية العمل نظرا لصعوبة الحصول على المهارات العمالية المطلوبة التي تحذها المؤسسات الكبيرة، بالإضافة لعدم قدرتها على تدريب عمالها لمحدودية إمكاناتها.

– صعوبة الحصول على اليد العاملة الدائمة، لانخفاض الرواتب المقدمة لهم.

[1] وزارة الصناعة والناجم المرجع نفسه.

[2] غرزولي إيمان، العوامل المؤثرة على تطبيق التجارة الالكتروني ةفى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فى الجزائر دراسة ميدانية بسطيف،أطروحة دكتوه 20017/2018 ص 16.

ثانيا: المعوقات الخاصة بالمواد الأولية:

تعاني هذه المؤسسات في هذا الصدد على العديد من العقبات لعل أهمها:

– ندرة و ارتفاع أسعار المواد الأولية خاصة عندما لا يسمح لهذه المؤسسات بالاستيراد، و الاعتماد بدلا من ذلك التجار و الوسطاء المحليين، مما يجعلها تحت رحمتهم سواء أكانت هذه الندرة حقيقية أو مفتعلة من طرف التجار.

– إستخدامها لمواد خام أقل جودة، لإرتفاع تكاليف المواد الأولية ذات جودة عالية، و هذا ما يؤثر على نوعية السلع و الخدمات، مما ينعكس سلبا على أداء القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسات، و يصل الأمر في بعض الأحيان إلى غلق المؤسسة.

– قلة فرص الحصول على حصص إستراد المواد الأولية اللازمة مما يجعل هذه المؤسسات تلجأ لشرائها من المؤسسات الكبيرة، و التجار بأسعار مرتفعة، مما يضعف قدرتها على المنافسة.

– عدم انتظام تدفق المواد الأولية لعدم القدرة على منافسة المؤسسات الكبيرة في الحصول عليها خصوصا تلك التي يوجد طلب عال عليها و العرض منها محدود، و هذا ما يدفعها إلى تخزين كميات إستثنائية منها في حال حصولها عليه، ما يؤدي إلى تحميد جزء من رأس المال نتيجة لهذا.[1]

– عدم وجود ضمان لمستوى جودة المواد الأولية من طرف التجار، و يعود هذا لمحدودية الكميات المشتراة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.[2]

ثالثا: المعوقات المتعلقة بالإجراءات الإدارية : يتسم المحيط التنظيمى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر الى الاستجابة السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، ولكن إدارتنا الجزائرية، لا تزال بعيدة عن تقديم الخدمات بأسرع وقت ممكن، وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها الروتين، مما جعل الملفات واعتماد أو الموافقة على المشاريع يتم ببطء، لدرجة أن الكثير منها عطل، ولم يحصل على الموافقة في أوانه، ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك:

– مشكلة الذهنيات التي لم تتهيأ بعد إلى استيعاب خصوصية هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي التعامل معه وفقا لمتطلباته.

– تعدد القوانين، و الأنظمة و التعديلات الإدارية، ما يجعل من المستثمرين يجدون صعوبة في فهم و مواكبة هذه التغيرات ما يؤثر سلبا على سير عملية العمل لدى هذه المؤسسات.

---

[1] حسين محمد سمحار، الملتقى دولي حول: المشروعات الصغيرة: ماهيتها و التحديات الذاتية فيها، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 17 و18 أفريل 2006، ص 77.

[2] غرزولي إيمان مرجع سبق ذكره ص 16.

– اتسام الإدارة بالنقل و البيروقراطية و يرجع ذلك لتعداد مراكز اتخاذ القرار.

– الآجال الطويلة التي ستغرقها معالجة كل ملف، أو مشكل متعلق بالمستثمرين الخواص

– مظاهر الرشوة و المحسوبية التي تشكل بدورها عوائق سلبية تؤدي إلى الانسحاب اللاطوعي لهذه المؤسسات، ومن وراء ذلك

التي تتسم بضعف قدراتها المالية و التنظيمية، و عدم القدرة على مقاومة هذه المظاهر السلبية.[1]

إضافة إلى هذا فهناك معوقات متعلقة بصاحب المشروع:

– الضعف في القدرات الإدارية لدى أصحاب المشايع الصغيرة والمتوسطة، وعدم استفادتهم من متطلبات الإدارة الحديثة اللازمة لإدارة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى تميز أعمالهم بضعف التخطيط في هذه المجالات.

– قيام مالك أو مالكي المؤسسة بالجمع بين العديد من المهام والوظائف، والابتعاد عن التخصص وتقسيم العمل حتى وإن أخذت المؤسسة بالنمو والتوسع.

– محدودية القدرات على التنبؤ والتخطيط واستشراف إمكانيات المستقبل.

– غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لنقص الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة دقيقة وعلمية.[2]

رابعا: عوائق جبائية و جمركية: من الملاحظ أن الجباية و الأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إجراءات التخفيف المنتهجة، و تظهر هذه العوائق على مستوى:

– اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[3].

– نسب الضرائب و الرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.

– صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين و الآليات الجمركية الدولية

[1] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة للنشر و التوزيع، الجزائر ، ص 2007.136.

[2] محمد الهادي مباركي، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادى، العدد الثانى يومى 06 و07 دسمبر 2017 ص 11.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002، ص: 58.

– ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم الأموال الثابتة و المواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض قيمة العملة، و كذلك كساد الإنتاج المصنع محلية الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية و المنافسة غير المشروعة في كثير من الأحيان للإنتاج المستورد.

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات المصغرة و الصغيرة لا تساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تنامي العديد من الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، زيادة على ذلك فإن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تعيق نموها، نظرا لما يتميز به من بيروقراطية كبيرة.

ومن هذا عكفت الجزائر على إقرار جملة من الحوافز في هذا المجال منها إعفاءات وتخفيضات خاصة للمؤسسات التي تنشئ في إطار هيئات دعم التابعة للحكومة[1]

خامسا: المعوقات المتعلقة بالعقار: تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العقار اللازم لإقامة مشروعاتها، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها في هذا الصدد مايلي:

– ضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– قد تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطعة أرض بعيدة عن مناطق تتوفر على تسهيلات البنى التحتية مما يحملها من نفقات النقل الإضافية.

– قد لا تكون الأرض المتاحة مجهزة بالمستلزمات الأساسية اللازمة لتشغيل المؤسسة بشكلها الاقتصادي.

– إن إشكالية العقار المطروحة تتعلق أكثر في الاستغلال الأمثل و العقلاني الرشيد للمساحات الموجودة، و لا يطرح حقيقة الأمر في وفرة الأراضي، حيث نحذ في الواقع العديد من الهياكل القاعدية المبعثرة عبر جميع الولايات غير مستغلة، لذا فإنه من الضروري العمل على أن يتم عرض هذه المساحات في السوق لصالح المستثمرين لإنعاش النشاطات و الإسراع في إنجاز المشاريع و تخفيف الضغوط التي تمارس على الأراضي الزراعية، و التي تبقي في كل الأحوال الحل الوحيد للبناء الفوضوي.[2]

سادسا:المعوقات المتعلقة بالتمويل: إن حاجة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتعامل مع البنوك و الاستفادة من خدماتها المتنوعة هي حاجة حيوية وملحة تمليها متطلبات العمل الميداني ومقتضيات المحيط الذي تتعامل فيه هذه المؤسسات كما أن حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأموال هي حاجة مستمرة

[1] عبد الرحمان بن عنتر و آخرون، مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أساليب دعمها و دعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية الدولية حول التمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 – 28 ماي 2003.

[2] مرجع سبق ذكره ص 137.

وليست ظرفية ، وعلى هذا الأساس فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع أداء دورها وتحقيق أهدافها بدون مساهمة البنوك في ذلك، ويبقى الإعتماد في تمويل نشاطها قائما بدرجة أساسية على مصدر البنوك أو الإعتماد على إمكانياتها الذاتية.[1]

لكن يبقى تمويل هذه المؤسسات من طرف البنوك من المشاكل العويصة التي تعاني منها هذه الأخيرة، في عدم رغبة البنوك في تمويلها سواء عند نشأتها، توسعها أو خلال نشاطها، فمعظم البنوك تتجاهل أو قمل طلبات التمويل المقدمة من طرف صغار أصحاب العمل، إذ أن نمط إستخدام الموارد المالية للبنوك لا يزال مرتبطا بالمشاريع الكبيرة الأكثر ربحية.

و انطلاقا من هذا يمكن إيجاز أهم المشاكل التي تعيق عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

– طول فترة دراسة ملفات منح القروض نتيجة للإجراءات البيروقراطية .ونقد إجراءات الحصول على القروض التي تعرفها البنوك الوطنية، مما يجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تموت في المهد لعدم قدرة إقدام أصحابها على الاقتراض، كما أن إجراءات تحويل الأموال تستغرق وقتا طويلا، الشيء الذي يجعل المستثمرين يعزفون على الإقدام لتجسيد مشاريعهم.[2]

– محدودية صلاحياتللو كالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية، المركزية في تقديم القروض.

– ضعف الشفافية في تسيير عمليات منح القروض، و دراسة الملفات المقدمة لطلب القروض.

– نقص التمويل الطويل الأجل بسبب التعقيدات المفروضة على القروض و الضمانات التي تثقل كاهل المستثمرين.

– وجود تميز واضح بين القطاع العام و المشروعات الخاصة في مجال منح القروض، و هو من يتناقض مع التسهيلات التي وضعتها الدولة لتدعيم مثل هذا القطاع.[3]

– فرض البنوك لشروط جد صعبة تعجز عن توفيرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إضافة إلى تخوف البنوك من عدم وفاء هذه المؤسسات بالتزاماتها.

– تقوم البوك بتمويل المشاريع التي تهدف إلى تشغيل أكبر عدد ممكن من الشباب.

– ارتفاع أسعار الفائدة.

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] محفوظ جبار، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سطيف، العدد 5 , 2003 ص 404.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير خاص، من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، الجزائر، 2002، ص 55.

– غالبا ما يكون حجم القروض الممنوحة من البنوك محدودة و غير كافية لتنمية المشروعات الصغيرة.[1]

سابعا: المعوقات المتعلقة بالتسويق:

– المنافسة التي تواجهها منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الداخلي من المؤسسات الكبيرة، وعلى المستوى الخارجي من المنتجات المستوردة عالميا.

– الافتقار إلى المواصفات والمعايير المعمول بها عالميا.

– انخفاض الطلب على بعض المنتجات، وانعكاساته على مردودية المؤسسة.

– عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المؤسسة عن أسواقها.

– ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يضعف قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة.[2]

– انخفاض جودة السلع والخدمات المقدمة ويرجع سبب ذلك إلى مشكلات المواد الأولية والعمالة.

– عدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق و حصر هذا المفهوم بأعمال البيع و التوزيع.

– صعوبة في نقل و توزيع المنتجات لافتقارها للوسائل اللازمة لذلك.

وانطلاقا من هذا فإن مثل هذه المعوقات لا تشجع الاستثمار و التنمية، بل تنعكس سلبا على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية، و يتسبب بدوره في خسارة فادحة للاقتصاد الوطني، لأن هذا يعني ضياع و إهدار الطاقات الإنتاج من جهة، و نسبة هامة من مناصب الشغل من جهة أخرى.[3]

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، ليبيا، 2005، ص 84.

[2] عبد المنعم محمد الطيب، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية حول :تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، منشورات مخبر الشراكة الأورو متوسطة أيام25 28 ماي2003 ، ص- 179

[3] عبد القادر بابا، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 17 و 18 أفريل 2006، منشورات مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ص 152.

خلاصة الفصل:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات في العديد من دول العالم لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، فهي تعتبر من أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية، لذلك وجب الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات نظرا لأهميتها المستدامة سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيامها بإشباع حاجة صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال، أو على المستوى الكلي بالمساهمة في التخفيف من حدة البطالة بتوفير منا صب عمل، زيادة على مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام...الخ. إن الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها، لذلك وفي هذا الإطار دعمت مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بصفة واضحة، حيث أولت الجزائر أهمية كبيرة لترقية ودعم هذا القطاع لما له من أهمية في تنشيط الاقتصاد الجزائري. من خلال دراستنا لهذا الفصل النظري التي تضمنت ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض تعاريف بعض الدول، كما قمنا بعرض خصائص و أهمية تمويل هذه المؤسسات التي تؤهلها لاحتلال مكانة اقتصادية كبيرة خاصة في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية. ثم قمنا بعرض أهم التدابير التي انتهجتها الجزائر للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

مدخل نظري إلى النمو الاقتصادي

الفصل الثاني: مدخل نظري حول النمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر تأسيس النظم المعرفية والنظريات المبنية على المعطيات الواقعية بحيث كل مرحلة تاريخية لها مؤشراتها و مقاييسها لدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، ولا يختلف عن ذلك مفهوم النمو الاقتصادي.

بحيث تكمن قوة الدول وتقدمها في أهمية مفهوم النمو وأثره في التطور الإقتصادي، وهذا ما يدفعنا لطرح الأسئلة :ما مفهوم النمو الإقتصادي؟ وما هي نماذجه؟ وما هي معوقات ومقومات النمو الإقتصادي؟

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى إعطاء توضيحات شاملة على النمو الاقتصادي، واستعراض أهم التفسيرات التي عالجت النمو الاقتصادي.

فمن أهم المدارس التي عالجت النمو الاقتصادي نجد المدرسة الكلاسيكية، ثم المدرسة الكنزي، ثم تليها المدرسة النيوكلاسيكية.

وقد دعمنا هذا الفصل ببعض نماذج النمو الاقتصادي منها :نموذج كل من هارود ودومان وسولو وميتشال كالكي ونموذج النمو الداخلي.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الإقتصادية

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى المفاهيم المتعددة للنمو والتنمية الاقتصادية و إرتباطهما الوثيق ببعضهما البعض و الفرق بينهما.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و قياسه

يعتبر النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة والمنتظمة نسبيا في الناتج الوطني الإجمالي مما يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي؛ ولكن تعريف النمو الاقتصادي متعددة و التي عالجها الكتاب الاقتصاديون بحيث يتوافق في معنى واحد منها:

"النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل أي باستبعاد التغير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني وكثى ا ر ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي " [1]

ويعرف النمو كذلك بأنه" :توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع التي يرغب فيها سكانها "

وهذا مما يدل أن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي ليست بالضرورة تحقيق النمو الاقتصادي للبلد إذا لم يتوافق مع زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي وهذا الشرط لا يتحقق إلا إذا كان معدل النمو السكان أقل من وتيرة تطور معدل النمو الاقتصادي.

مما سبق نتوصل إلى التعريف التالي:

قياس النمو الاقتصادي وأنواعه

سنتطرق لأهم الطرق قياس النمو الاقتصادي و أنواعه.

أولا :قياس النمو الاقتصادي

يُعد النمو الاقتصادي -إذا أُخذ كنموذج- دالةً للقوى العاملة، ورأس المال المادي، ورأس المال البشري، والتكنولوجيا و لهذا نقوم بقياسه كالأتي:

-الناتج الحقيقي نقص الدخل الإجمالي الوطني لا يعبر عن تخلف أو نمو البلد وإنما يتم حسابه التغيير بين الفترتين مقسوما على الدخل الإجمالي لسنة الأساس من الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة ومما يتوافق مع زيادة عدد السكان[2].

---

[1]عطية عبد الواحد و أخرون، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية. التوزيع العادل للدخول الطبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة 1993 ص 218.

[2]بنابي فتيحة السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية جامعة أحمد بوقرة، بومرداس 2008-2009 ص 5.

نصيب وحدة العمل (ساعات العمل) منالانتاج الكلى :

كلما إرتفع نصيب وحدة العمل من الإنتاج الكلي كلما إرتفع معدل نمو الإنتاجية و لا يتحقق هذا إلا إذا تم مزج عنصر العمل مع عناصر الإنتاجية الأخرى على دالة الإنتاج و هذا ما يعكس مدى كفاءة القوى العاملة و كذا إنعكاس مدى التغير الكمي و النوعي في تكوين رأسمال البشري مما يحقق نمو اقتصادي. [1]

2.1- الدخل القومي الكلي المتوقع:

يتم تدخل الدولة في استعمال مواردها الكامنة والإمكانيات المتنوعة ليتم حساب هذا الدخل، مع دمج التقدم التقني الذي وألت إليه.

1- معيار متوسط الدخل:

يصعب تطبيق هذا المعيار في الدول النامية رغم مصداقية قياسه، نظرا لغياب إحصائيات ديموغرافية دقيقة، وهذا ما يعرقل حول الفصل في الجدل القائم عن هل يتم تقسيم الدخل القومي عل جميع السكان أم السكان العاملين دون سواهم.

1.1- معدل النمو البسيط:

وفق معدل النمو البسيط يعد متوسط دخل الفرد الحقيقي مقياس لمعدل النمو، بحيث يساهم هذا . الأخير في تقسيم الخطط السنوية للحكومة كونه يعتمد على سنة مقارنة بالنسبة السابقة لها 21 [2] ويتم قياس النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى كمايلي : [3]

$$\text{معدل النمو الاقتصاد} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الحالي} - \text{الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي}}{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي}} \times 100$$

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

[1] أسامة بشير الدباغ، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المنهاج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 404.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر ،2009، ص 340.

[3] المرجع سابق الذكر ص 19.

2.2- معدل النمو المركب :

يتم الاعتماد على هذا المعدل في حساب معدل النمو السنوي في متوسط الدخل عندما تكون المدة الزمنية طويلة نسبيا ويكون هذا من خلال طريقتين هما:

طريقة النقطتين ولدينا الصيغة التالية:

$$Y_{\square} = (1 + CM_C)^{N} \qquad \text{أو} \qquad CM_C = \sqrt{Y_{\square}/Y_0} - 1$$

CM_C : معدل النمو المركب

بحيث أن: N : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة

Y_0 : الدخل الحقيقي لآخر الفترة

$Y_{\square}$: الدخل الحقيقي لسنة الأساس

أما طريقة الانحدار فصيغتها كمايلي :

$$CMct = L_{\square}Y_{\square} - A \longrightarrow L_{\square}Y_{\square} = A + CMct$$

$L_{\square}Y_{\square}$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة

بحيث أن: A : ثابت

$CMct$: معدل النمو المركب في السنةt

t : الزمن

3.2-معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي: في سنة 1952 صاغ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي بالشكل التالي:

$$D=SP-R$$

بحيث أن D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد

S : هي معدل الادخار

P : هي إنتاجية أ رس المال

R : معدل نمو السكان السنوي

معدل النمو السنوي لدخل الفرد =معدل الادخار الصافي X إنتاجية الاستثمارات الجديدة – معدل نمو السكان، وحسب سنجر فإنه افتراض قيم عددية لهذه المتغيرات بحيث قدر S=6% ، و P= 0,2% و R=1.25 % من الدخل القومي، لأن هذه التقديرات ، لاتتلائم مع الوضع السائد في الدول النامية، إن عدم صلاحية هذه الصيغة في الدول النامية و ذلك بظهور معدل سالب و ما يقلل من إعتماد هذه الطريقة في قياس النمو الإقتصادي.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من خلال ما سبق ذكره حول مفهوم النمو الاقتصادي، وهي :

1. **النمو الطبيعي:**

من خلال مسارات تاريخية متعاقبة يحدث هذا النوع من النمو في صورة عمليات موضوعية، وهي على التوالي:

– **العملية الأولى** :هي عملية التحول من قطاع تقليدي إلى قطاع حديث

–**العملية الثانية** :هي عملية التراكم الرأسمالي لخدمة مختلف القطاعات

– **العملية الثالثة** :هي عملية يكتمل فيها الاكتفاء الذاتي، وظهور تداول في السوق بهدف المبادلة

–**العملية الرابعة** :هي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، مع التمهيد لقيام سوق وطني.

يمكن دفع شرارة النمو الاقتصادي بوتيرة كبيرة بالنسبة للبلدان المتقدمة أي الرأسمالية حسب العمليات المذكورة أعلاه، في حين أن الدول النامية لم يتم الوصول إلى العملية الرابعة، بهذا لم يكن هذا النمط من النمو ذو مرونة.

2. **النمو العابر:**

مثل هذا النوع من النمو الاقتصادي يظهر في الدول النامية بحيث يفتقد هذا النوع من النمو إلى صفة الديمومة والثبات فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، نظرا لارتفاع مؤشرات ايجابية مفاجئة حول معاملاتها الخارجية وسرعان ما يتلاشى بنفس الطريقة التي ظهرت بها، وهذا بسبب جمود

البنى اجتماعية وثقافية التي لا تساعد في خلق آثار المضاعف والمعجل، مما يؤدي إلى ظهور نمو اقتصادي بلا تنمية. [1]

3. النمو المخطط:

ترتبط فعالية و قوة هذا النمط من النمو الاقتصادي إرتباطا بقدرات الذين يسهرون على التخطيط و تقربهم للواقع بحيث هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع، كما يرتبط أيضا بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته، حيث أصبح أسلوب تعتمد عليه معظم الدول للوصول إلى نتائجها المرجوة و يمكن إستنتاج أن كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو إقتصادي ذاتي الحركة، أما النمو العابر يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، إذا استمر مدة طويل يتحول إلى نمو مضطرد ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية بمفهوم واسع. [2]

المطلب الثاني: الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الاقتصادية

لكي يتسنى لنا التفرقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية نتطرق لبعض المفاهيم كالأتي:

1-مفهوم التنمية الاقتصادية :

من أهم العلاماء الاقتصاديين الذين نظريات في مفهوم التنمية الاقتصادية هم أدم شميث، ستيوارت ميل، جوزيف شومبيتر، جون مينارد كينز، والت ويتمان روستو، لبنشتين و نيلسون و غيرهم.

بحيث تعددت التعاريف فيما يخص هذا المصطلح فمنهم من عرفها على أنها العمل على الزيادة في الدخل عن طريق تنمية وتوسيع القطاعات المختلفة؛ ومنهم من عرفها بالمراحل التي يمر بها المجتمع كمرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التأهب، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الواسع. فلهذا لا يمكن إعطاء تعريف موحد للتنمية الاقتصادية.

ويمكن تعريفها أيضا على أنها "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية "

2-الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الإقتصادية :

من خلال المعياريين طبيعة التغيير وديناميكية التغيير يتم التوضيح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

---

[1] مصطفى بن ساحة تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم اقتصادية، المركز الجامعي، غرداية، 2010-2011 ص ص 6 و 7.

[2] مصطفة بن ساحة، المرجع نفسه، ص 8.

الجدول رقم (2–1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الإقتصادية

التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
• تتركز التنمية الاقتصادية على التغيير الهيكلي في توزيع الدخل ونوعية وجودة السلع وتهتم بالخدمات المقدمة لأفراد المجتمع، • فهى العملية التي يتم من خلالها زيادة الإنتاج والخدمات وزيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة، • التنمية الاقتصادية هي تغيير إيجابي ذو طابع كيفي مرتبط بإحداث تغييرات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.	• النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل علية الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون النظر إلى كيفية توزيع الدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع أو بنوعية وجودة السلع والخدمات، • النمو الاقتصادي هو تغيير إيجابي ذو طابع كمي في كمية السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في فترة زمنية معينة.

المصدر: موقع fbc.ae للفوركس و المؤشرات، الأسهم، و المعادن ليوم 2021/06/19.

المطلب الثالث: النظريات ونماذج المفسرة لنمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب لأهم النظريات الاقتصادية منها الكلاسيكية و الحديثة التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي.

أولا–: النظريات الكلاسيكية والحديثة للنمو ٱلإقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب و بإختصار إلى أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت النمو الاقتصادي.

–النظريات الكلاسيكية في تفسيير النمو الاقتصادي

يعتير أدم سميث و دافيد ريكاردو ومالتيوس من أهم الرواد الإقتصاديين الكلاسيكين الذين تناولو موضوع النمو الاقتصادي كما سنتطرق إلى أهم الإنتقادات التي وجهت لهم.

نظرية أدم سميث للنموذج الاقتصادي للنمو

يرى أدم سميث عدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية يحقق توازنا تلقائيا مما يجعل النظام الاقتصادي نظام طبيعي، بحيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم" اليد الخفية ."كما نادى لزيادة الدخل و الادخار مرهون بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

و من إسهامات أدم سميث في تحليل النمو الاقتصادي من خلال كتابه الشهير" ثروة الأمم "والذي نشر عام 1776بحيث تعرض للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة و الدخل . [1]

مما يؤدي إلى زيادة الإدخار هي عملية تراكم رأس المال ولا يكون هذا التراكم إلا عن طريق التوسع في تقسيم العمل، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي ويرى أدم سميث وجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو الاقتصادي عملية متجددة ذاتيا، بحيث لا يتم الزيادة في الدخل والأرباح إلا عن طريق رفع في مستوى الإنتاجية بتقسيم العمل. إلا أن عملية تراكم للنمو الاقتصادي لها حدود، حين يتنافس الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة تؤدي إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي المطاف بهم إلى حالة ركود (حلقة دائرية انكماشية).

- **نظرية دافيد ريكاردو للنموذج الاقتصادي للنمو**

بني ريكاردو نموذجه على دعامتين أساسيتين هما:

- نظرية مالتس للسكان
- قانون تناقص الغلة

[1] عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني و النمو الاقتصادي، دراسة إقتصاد قياسية للنمو، حالة الجزائر 1974–1999 مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 38.

أهم قطاع في النشاط الاقتصادي هو الزراعة هذا ما قرره دافيد ريكاردو إلا أنه يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين النمو السكاني وعملية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي، بحيث، تتوفر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيد من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور فيزيد النمو السكاني وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة .وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة أساس نشأة الريع ، مما يؤدي إلى ظهور تناقص الغلة وارتفاع أسعار الغذاء ، هنا يطالب العمال برفع أجورهم فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار فينخفض الطلب على العمل وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو[1].

كما قسم دافيد ريكاردو المجتمع إلى فئات فئة الرأسماليين، فئة العمال، فئة ملاك الأراضي الزراعية ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامتهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح ...الخ، وإن الأجور العمال لا بد أن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل .هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم.

نظرية توماس مالتس للسكان:

من أشهر أراء لمالتس بإعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية النمو السكاني، بحيث وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه" نظرية مالتس للسكان"، و التي تنص على:" أن عدد السكان – إذا لم يضبط –فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن 25 سنة في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة."

تعتبر زيادة رأس المال لصاحب العمل في القطاع الصناعي و الزراعي ضرورة حتمية بالنسبة لمالتيس في نظريته المتعلقة بالتنمية، مقترحا أنه لا يتم تحقيق الزيادة في الإنتاج إلا بالإصلاح الزراعي، و لتوفير فرص الربحية يجب الإستثمار بأكبر قدر ممكن في الأراضي الصالحة للزراعة ، ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي و الذي تتضح فيه الغلة المتزايدة و التقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني يعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي .وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان وتظهر

[1] بن جلول خالد أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة قسم العلوم الاقتصادية ص 72.

موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش ...وهكذا وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

رغم ما قدمته النظريات الكلاسيكية من اسهامات فى تفسير النمو الاقتصادى إلا أنها تنطوي على مجموعة من العيوب من أهمها:

- وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين بما فيهم العمال وملاك الأراضي و تجاهل الكلاسيك الطبقة الوسطى حيث تفرض نظريتهم
- تستند النظرية الكلاسيكية إلى أهمية التقدم التكنولوجي إلا أنهم اعتبروه مرحليا، وفي النهاية تكون السيادة لقانون تناقص الغلة
- النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو ومالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح :في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- الأخطاء العلمية نتيجة قانون تناقص الغلة والنظرية المالتسية للسكان.

- **تفسير النمو الإقتصادي عند الكينزيين:**

يختلف جون مينارد كينز مع السوق الحرة دون تدخل الدولة في بعض المجالات، لهذا رفضت النظرية الكنزية النظرية الكلاسيكية جملة و تفصيلا كما أنها وجهت مجموعة من الإنتقادات للكلاسيكيين و من أهمها مايلي:

- رفض فرض قدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

مضمون النظرية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مايناردكينز (1883-1946) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 -1932) ، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو

الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف ، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري ، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك .

طريقة حساب النمو الاقتصادي عند كينز :

يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y=C+I+G+X-M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Y : الدخل القومي

C : الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية)

I : الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمارية)

بحيث أن: G : الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)

X : قيمة الصاد ا رت

M : قيمة الواردات

ولتبسيط النموذج أكثر سيقتصر التحليل على الاقتصاد المغلق وعليه تصبح المعادلة (1) كمايلي:

$$Y=C+I+G\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية في القطاعين العائلي و الحكومي

$$C+I+G\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

بحيث يرتبط المستوى الدخل بمستوى العمالة والفن التكنولوجي السائد وحجم رأس المال ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة.

ويشير كينز أن هناك حدوث للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثماري عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه بين الناتج الفعلي (أقل من التوظف الكامل) يمثل مستوى البطالة .فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلا بد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة والكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو الإعانات..... الخ.

- **الانتقادات الموجهة للنظرية:**

رغم ما يميز النظرية الكنزية من العنصر الأساسي الذي تقوم عليه فكرة النظرية الكينزية، هو أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة من عدم التوازن لفترة طويلة. لذلك تدعو هذه النظرية التي وضعها "جون مينارد كينز" إلى تدخل الحكومة، للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي، وذلك من أجل الحد من البطالة وزيادة النمو. إلا أنها لم تخلو من الإنتقادات الأتية:

لا يصلح النموذج الكنزي للتطبيق في حالة الدول المتخلفة بل يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة وذلك لسببين رئيسين هما:

- مع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر الإنفاق الحكومي العمل وتخلف وسائل الإنتاج في الدول المتخلفة بحيث يكمن الخلل في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فانه لا يتوقع أن تؤدي زيادة إلى زيادة الناتج الحقيقي بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار . وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.
- تعاني الدول المتخلفة من هجرة العمالة بكثافة من الريف إلى المدن مما يؤدي إلى إرتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص العمالة الريف، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي.

1-النمو المتوازن وغير متوازن:

حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل نتطرق إلى نظريتي النمو المتوازن و النمو الغير متواز.

- **نظرية النمو المتوازن:**

معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة،" فهو يعني عند البعض الاستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، وعند البعض الآخر الاستثمار الواسع وفي جميع القطاعات والصناعات، فيما يعني عند

آخرون التنمية المتوازنة ما بين الصناعات التحويلية والزراعة. [1] و بالتالي يقتضي النمو الاقتصادي المتوازن التناسق في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معاً.

أول من تطرق لنظرية النمو المتوازن روزنشتين في مقالته سنة 1943 عن التصنيع في أوروبا الشرقية لكن دون استخدام هذا المصطلح . وقال إن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول يجب أن يتم مثل كتلة واحدة، وعندما يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد وفقاً لناتجها الحدي الاجتماعي فإن معدل نمو الاقتصاد الوطني يكون أكبر من الحالات الأخرى، وذلك يعود إلى أن المنظم الفردي يهتم بالناتج الحدي الخاص فقط.

ويعطي رودان مثالاً عن" مصنع الأحذية الذي يشغل عمال كانوا في حالة بطالة، فإن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية"[2]، وهذا غير ممكن وبالتالي كان من الممكن إقامة عدد من الصناعات الاستهلاكية في نفس المنطقة يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات، ذلك ما يقلل من مخاطر تراكم المخزون ويزيد في نجاح عملية التصنيع.

الانتقادات الموجهة للنظرية:

من بين الانتقادات الموجهة للنظرية:

- ما لم تستطع الدولة النامية القيام به على مرا حل يمكنها أن تقوم به مرة واحدة وهذا تناقض بحيث تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانيات الدول.
- قابليتها لتحريك الإقتصاديات الراكدة أقل من أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو.
- النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الاستثمارات.
- أن الفكرة تعتبر تطبيقاً لوضع البطالة لدى كينز.
- أنها وفق المفاهيم التي جاءت بها فهي تصلح للنمو وليس للتنمية.

- **نظرية النمو غير متوازن:**

نظرا للإنتقادات التي وجهت لنظرية النمو المتوازن ، و كذلك ثبوت تجسيدها في تنمية إقتصاديات الدول النامية ،و لقد إهتم كثير من الإقتصاديين من خلال الدراسات التي قام بها هؤلاء، و التي أكدوا فيها بأن الدول النامية بصفة عامة نتيجة حتمية و طريقة للتنمية الاقتصادية.

بحيث تتناقض تماما نظرية النمو غير المتوازن مع فكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وإن إختيار

[1] عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني و النمو الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص 38.

[2] عبد الحكيم سعيج، مرجع نفسه، ص 38

صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة يقود إلى خلق فرص استثمار جديدة، مما يحقيق المزيد من التنمية عن طريق النمو من القطاعات الرائدة.

الانتقادات الموجهة للنظرية

من بين الانتقادات الموجهة للنظرية:

- عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو غير المتوازن.
- التقليل من قيمة معوقات النمو الغير متوازن.
- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية.
- إن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

ثانيا: نماذج النمو الإقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى نموذج" روي هارود وإيفسي دومار "بالإضافة إلى أهم النماذج النيوكلاسيكية للنمو" نموذج روبرت سولو."

نموذج روي هارود وإيفسي دومار

يعد من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا، ولقد أعطى أهمية كبيرة للاستثمار ودوره في حركية النمو الإقتصادي، وحسب رأيهما فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة وبالتالي قاما بمحاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل وللوصول إلى النموذج المسمى هارود – دومار سنقوم بتطرق إلى كل نموذج على حدي:

- **نموذج هارود** :يرتكز على ثلاث معدلات للنمو:

1- معدل النمو الفعلي (g)

$$G = \Delta Y/Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

بحيث أن:

Y : الدخل الوطني

ΔY : التغير في الدخل

2- معدل النمو المضمون الضروري (gw): إن هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه الذي يرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج وهذا يعني

$$I = f(\Delta y) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

ويجب أن يتساوى الادخار الكلي المحقق مع هذا الاستثمار أي:

$$I=S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

3- معدل النمو الطبيعي :يزداد به الاقتصاد و يتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشيطين.

- **نموذج دومار** :يعتبر دومار أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة، ويتحقق التشغيل الكامل لما يكون الاستثمار كافي لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي.

وقد اعتمد" هارود ودومار "في نموذجهما على ثلاث فرضيات:

1- ينمو السكان والقوى العاملة بمعدل تناسبي ثابت مستقل عن القوى الاقتصادية الأخرى، ويرمز لهذا المعدل ب n.

2- صافي الادخار والاستثمار يمثلان جزءا ثابتا من الناتج الصافي في أي لحظة الزمن، ويرمز لهذا الجزء الثابت بs .

3- التكنولوجيا في الاقتصاد توصف بالكامل بواسطة معاملين ثابتين، أولهما يتمثل في القدر اللازم من العمل لإنتاج وحدة من الناتج، وثانيهما هو القدر اللازم من رأسالمال لإنتاج هذه الوحدة، ويرمز لهما بالحرف v. [1]

4- ويشتمل نموذج هارود- دومار على دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي:

$$y = \min (vK ; bL) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وبافتراض وجود فائض للعمالة أو ندرة في رأسالمال تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد رأس المال على النحو التالي:

$$Y = vK \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

[1] روبرت صولو، ترجمة ليلى عبود، نظرية النمو، بالإتفاق مع دار النشر أكسفورد، الطبعة الثانية، 2000، ص53.

وبتعويض Y في دالة الإنتاج يمكن التوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال :

$$G(K) = Sv \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وتعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الادخار مضروبا في نسبة الناتج لرأس المال، ويلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رصيد رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية كمعدل الادخار، ومعطيات تقنية كنسبة الناتج لرأس المال، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم وللحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن لنحصل على:

$$Y = vK \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

وبالتالي الحصول على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

$$G(Y) = Sv \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

وتعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد رأس المال، ويعتمد مثله على معطيات خارجية سلوكية وتقنية، ويلاحظ أنه إذا كان معدل نمو السكان يساوي n فإن معدل نمو دخل الفرد كمؤشر للأداء التنموي، سيكون على النحو التالي:

$$G(Y) = Sv - n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

ويعني هذا أن مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان.

- **النماذج النيوكلاسيكية للنمو نموذج روبرت سولو1956**

من أشهر النماذج النيوكلاسيكية للنمو نموذج روبرت سولو Solow، وقد قام سولو بالبحث في إطار النمو من المنظور الاقتصادي الجزئي على تفسير أفكار مستنبطة من تكوين التوازن العام، والهدف من تقديم هذا النموذج هو الحصول على توازن إستقرار لتطور النمو على مسار النمو المتوازن في المدى الطويل. [1](1)

ولقد تمت صياغة هذا النموذج بطريقة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات التي قام بها هارود ومن اجل ذلك ترك سولو حافظ فرضية ركود تقنيات الإنتاج، في حين أن هارود على توقف قدرات كل من الادخار والاستثمار في أية لحظة، وبالمقابل أيضا استطاع أن يجد حلا لمشكلة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج .

وهذا الشأن يجب أن نتطرق إلى الاستنتاجات الحسابية التي سمحت بالتدقيق الفكري لهذا النموذج، بحيث يرتكز هذا النموذج على دالة الإنتاج ذات المردودية الثابتة المكونة من عنصرين: K رأس المال والعمل L

$$Y = f(K, L) \quad \text{.....(10)}$$

وبإفتراض أن L يتضاعف بنسبة منتظمة n والتوفيقية K،L تحدد مستوى Y، وفي نموذج سولو لا يوجد أي خيار يدل على تقييم الإنتاج بين الاستثمار والاستهلاك، أي حصة ثابتة من الإنتاج يعاد استثمارها عند كل فترة وبالتالي كل عروض العمل تعتبر خارجية وتستعمل في الإنتاج، ومن هنا نستطيع أن نستنتج أن التشغيل الكامل محقق انطلاقا من هذه الفرضية.

والخاصية التي يتميز بها هذا النموذج كونه نموذج تجميعي أي تراكمي للغاية بحيث كل الاحتمالات التقنية تمثل من قبل دالة واحدة، وحتى يتم تجنب مشاكل التراكم تم افتراض أنه لا توجد إلا سلعة واحدة في الاقتصاد هي الإنتاج.

ويفترض سولو أن ميل الإدخار s ثابت في كافة الأوقات :

$$E = sY \quad \text{.....(11)}$$

ولأن هذا الادخار يعاد استثماره بصفة تلقائية، فبالإمكان أن نضعه في إطار تقارب مستمر:

$$K = sY \quad \text{..... (12)}$$

[1] روبرت صولو، ترجمة ليلى عبود، مرجع سبق ذكره، ص 92.

وبتعويض المعادلة (10) في المعادلة (12) تصبح:

$$K = s\, f(K, L) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

وبعد تحليل هذه المعادلة ومع افتراض أن n هو معدل النمو، تصبح المعادلة من الشكل التالي :

$$K = s\, f(k) - nk \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

وبالتالي نستطيع القول أن المعادلة (14) تميز نموذج سولو وإذا أدخلنا الانخفاض الفعلي، للعمل s لابد من طرح الكمية من رأس المال والتي تعبر عن معدل استعمال رأس المال، وهذا ما يفسر أنه في مكان الحصول على معدل نمو السكان يساوي إلى nفتصبح لدينا :

$$k = s\, f(k) - (n + k) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

والفكرة الأساسية هي قابلية الإحلال بين عوامل الإنتاج، التي تعتمد على العمل ورأس المال حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد، ومنه لابد من ثبات هذه النسبة بين العمل ورأس المال، ويعود ذلك إلى اتجاه معدل الادخار وإلى النسبة التي تسمح بتحقيق المساواة بين أي اتجاه معدل النمو نحو النمو التوازني أين تزداد وتيرة الاقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان.

- **نماذج النمو الداخلي:**

خلال النصف الثاني من سنوات الثمانينات ظهرت النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي بحيث ترتكز هذه النظريات على أهمية رأس المال الخاص ورأس المال العام الهياكل القاعدية وكذا رأس المال البشري، وبالتالي فهذه النظريات تأخذ بعين الاعتبار عناصر النمو الداخلي.

لقد شكلت نظريات النمو الداخلي آفاقا جديدة بالرغم من أنها تعد امتدادا للأعمال النيوكلاسيكية ولقد اعتبرت هذه النظريات أن مجال التعليم والهياكل القاعدية وكذا مجال البحث العلمي يؤدي إلى تحسين إنتاجية المؤسسات، واعتبرت كذلك بأنإنتهاج الدولة لسياسة الاقتصادية قادرة على خلق تأثير محدد على قيمة معدل النمو الاقتصادي، كما تدعم دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

المبحث الثالث: معوقات ومقومات النمو الإقتصادي

يتطلّب مراجعة الوضع التنموي في الدول النامية في العقود الأخيرة للوقوف على الإشكالية في أبعادها المترابطة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا. فالإشكالية تفترض إعادة النظر في السياسات التنموية في ظلّ عدم وجود دولة مقتدرة تتصدّى لتحدّيات التنمية المستدامة من خلال وضع تصوّرات تضبط إيقاع العلاقة بين الحاكم والمحكوم بغية تخطّي العوائق الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. فالدولة تضطلع بدور في مجالاتٍ عديدة في حال أسّست خطوات ثابتة تمهّد لعملية الانتقال من نموذج "الريع" إلى نموذج "الإنتاج" وما يتطلّبه من تحوّلات في تشغيل القوى البشرية وتعديل أنظمة الثقافة والتعليم وتحسين توزيع الدخل والحماية الاجتماعية. [1]

المطلب الأول: معوقات النمو الاقتصادي

من أهم معوقات النمو الاقتصادي

1-الفقر

في البلدان النامية، هناك دخل منخفض يؤدي إلى انخفاض الادخار وانخفاض الاستثمار، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل تكوين رأس المال، ما يوقف التنمية الاقتصادية.

2-الكثافة السكانية

النمو السكاني السريع يخلق مشاكل خطيرة للبلدان الفقيرة حيث يكون معدل تكوين رأس المال منخفض، ويذهب إلى نشر كمية أكبر من الأدوات على عدد أكبر من الأشخاص دون زيادة إنتاجية الفرد.

علاوة على ذلك، فإن الزيادة في عدد السكان تخلق مشاكل خطيرة في تلك البلدان التي يكون فيها السكان كثيفين بالفعل فيما يتعلق بالأرض والموارد الأخرى، وتؤدي إلى زيادة نسبة البطالة.

3-التكنولوجيا

غالبا تواجه البلدان الأقل نماء في العالم صعوبات معينة في التأقلم مع والاستفادة من التكنولوجيا، لأن هذه التكنولوجيا ليست مناسبة بشكل مثالي لظروفهم الخاصة، بالإضافة إلى أن هذه التكنولوجيا أساسا من النوع الذي يستخدم رأس المال، في الوقت الذي تعاني فيه تلك الدول من ندرة رأس المال.

[1] مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية (سيسرك) تم الإطلاع يوم 2021/06/19.

نتيجة لذلك، لا يمكنهم الاستفادة من هذه التكنولوجيا بفعالية، خاصة مع نقص رجال الأعمال والموظفين المهرة في تلك الدول، التي تستخدم في الوقت نفسه تكنولوجيا قديمة خاصة بهم، وبالتالي فهى تحتاج إلى تكنولوجيا ملائمة (متوسطة) تعتمد على تكييف الأساليب الحديثة مع ظروفهم الخاصة.

4-ثورة صناعية

لتحقيق التنمية الصناعية، يجب وضع الأسس الاجتماعية والاقتصادية أولا، ولكن في البلدان الأقل نماء اليوم تُبذل محاولات لإنجاز كل من الثورة الصناعية والاستعدادات لمثل هذه الثورة في وقت واحد.

في الواقع، في هذه البلدان لم يتطور القطاع الزراعي والتجاري بشكل كاف للحفاظ على التقدم الصناعي السريع، فضلا عن أن المؤسسات القائمة فيها والنظم القيمية تؤدي بصعوبة إلى التقدم المادي.

الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي، كالرغبة القوية في التحسن المادي، والرغبة في العمل بجد وبانتظام، والجدية والالتزام بالمواعيد، والقدرة على تقييم الفوائد المستقبلية للتضحيات الحالية، غائبة بوضوح في معظم البلدان الأقل نماء.

5-السياق الدولي

نمت معظم الدول المتقدمة اليوم بمساعدة رأس المال الأجنبي في الماضي، ولكن مناخ الاستثمار في البلدان الأقل نماء غير مشجع الآن بسبب الانتهاكات الاستعمارية والارتفاع الشديد في الشعور القومي والقيود المختلفة التي تفرضها البلدان المستوردة لرأس المال على أنواع وشروط الاستثمار الأجنبي.

يُضاف إلى ذلك مخاطر التأميم والمصادرة، لهذا السبب فإن تدفق رأس المال الخاص من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة اليوم غير كاف مقارنة بالاحتياجات، وهذا يعوق عملية التنمية بقدر ما يعتمد الاقتصاد على رأس المال والاستثمار.

6-معوقات أخرى

تتعدد معوقات التنمية الاقتصادية، لذلك يمكن استعراض مجموعة أخرى منها، فيما يلي:

- **سوء استغلال الموارد الطبيعية**

بعض البلدان النامية لديها موارد غنية وكثيرة، إلا أن الحالة السيئة للتكنولوجيا المستخدمة فيها، حالت دون استخدام تلك الموارد أو جعلتها غير مستغلة بشكل كاف أو مستخدمة بشكل سيئ، وهذا الاستخدام غير السليم للموارد الطبيعية يمثل عقبة في عملية التطوير.

- **انخفاض دخل الفرد**

معظم الدول النامية، إن لم يكن جميعها، يكون دخل الفرد فيها منخفض جدا بالمقارنة مع الدول الغنية، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل القومي وارتفاع معدل النمو السكاني، ويؤدي ذلك إلى انخفاض

الادخار والاستثمار، لذلك في الاقتصاد يكون معدل تكوين رأس المال منخفض، وهذا عقبة خطيرة في طريق التنمية الاقتصادية.

- **الديون الداخلية والخارجية**

لتشغيل بعض المشاريع الكبرى، يتعين على الحكومة الحصول على قروض من الموارد الوطنية والدولية، هذه الديون ورسوم خدماتها تتزايد يوما بعد يوم، وأثناء أخذ القروض من الخارج، على الدول اتباع شروط وأحكام المانحين الأجانب التي تشكل عقبة في عملية النمو والتنمية.

- **الأمية**

ترتفع نسبة الأمية في العديد من البلدان الأقل نماء، ويؤدي ذلك إلى تقليل مستوى الكفاءة والإنتاجية، ويُصعب من استخدام تقنيات الإنتاج الحديثة، لذلك تمثل الأمية عائق أمام التنمية الاقتصادية.

- **هجرة الكفاءات**

لا توفر الدول النامية الامكانيات التي تساعد في استثمار أصحاب الكفاءات والقدرات العقلية الكبيرة، لذلك يلجأ أغلبهم إلى الهجرة للخارج، لتقديم خدماتهم للدول الأخرى التي تقدم لهم كل الدعم، ليأتي ذلك ضمن المشاكل في طريق التنمية الاقتصادية.

عدم الاستقرار السياسي

يظل معدل النمو الاقتصادي والتنمية منخفضا في جميع قطاعات الاقتصاد، بسبب عدم الاستقرار السياسي داخل دولة ما، حيث يشعر المستثمرون بالتردد في الاستثمار فيها إذا كان الوضع السياسي غير مستقر.

المطلب الثاني: مقومات النمو الاقتصادي

تلجأ العديد من الدول إلى تغيير اقتصادها واعتماد تكنولوجيات جديدة، بالإضافة إلى تحسينه نوعياً وكمياً، وذلك بهدف تحسين مستويات المعيشة، حيثُ تُحوّل البلد اقتصادها القائم على دخل منخفض كالزراعة، إلى اقتصاد قائم على الصناعة الحديثة. وتطور الاقتصادات البدائية الفقيرة إلى اقتصادات متطورة ومزدهرة هو ما يُعرف بنظرية التنمية الاقتصادية. يُقاس النشاط الاقتصادي للبلدان من خلال إجمالي الناتج المحلي بالإنجليزيةGross Domestic Product – GDP، ويُحسب إجمالي الناتج المحلي لكل بلد خلال فترة زمنية معينة، فجميع المنتجات والسلع المنتجة داخل البلد تُحسب قيمتها السوقية، بالإضافة إلى الاستهلاك، والاستثمار العام والخاص، والصادرات والواردات. وتُقاس قمية السلع والخدمات حسب دخل

الفرد في البلد، وعند ارتفاع دخل الفرد، تحدُث التنمية الاقتصادية، لذلك تُصنّف الدول النامية وفقاً لدخل الفرد فيها.[1]

مقوّمات النمو الاقتصاديّة يوجد عِدّة مقومات للنمو الاقتصادية، منها:

1-الموارد البشرية

يتطلّب النمو الاقتصادي نتاجاً عالي الجَودة، ويتحقق ذلك عن طريق قوى عاملة مُدرّبة ومؤهلة، حيثُ يجب تعليم وتدريب الأفراد، لأنّ نقص العمالة المدرّبة تزيد مُعدلات البطالة، وبالتالي تؤثر على النمو الاقتصادي. والتعليم قد يُؤثر على القُدرة في اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية، والتكيُف مع التغيرات الاقتصادية، وبالتالي السلوك الاقتصادي للبلدان. أما مُعدل إدخال القوى العاملة المدربة إلى سوق العمل فيجب أن يكون ثابتاً مع الإنتاج الوطني للبلدان، حيث أنه إذا كان هذا المعدل أسرع من النمو الاقتصادي، فستعجز البلدان عن توفير فرص عمل لهذه القوى العاملة، وستزداد البطالة.

2-زيادة نفقات البنية التحتية

تزداد كفاءة الإنتاج الاقتصادي عن طريق زيادة نسبة النفقات على الآلات، والمعدات الحديثة في المصانع، وصيانتها، وكذلك على تحسين البنية التحتية، مثل: الطرق والجسور، والموانئ، وأنظمة الصرف الصحي، وأيضاً زيادة أعداد العمال. حيث يُصبح العمل أكثر إنتاجية، ويزداد النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، إنشاء طريق سريع جديد، يخلُق فرص عمل جديدة لإكمال هذا المشروع، ولتلبية حاجات السائقين، يتبُعها محطات الوقود، ثم محلات البيع بالتجزئة.

3-الموارد الطبيعية

يعتمد استغلال الموارد الطبيعية كالنفط، والرواسب المعدنية على مهارات القوى العاملة، بالإضافة إلى نوع التكنولوجيا المستخدمة، وتوفر رأس المال، حيث يتأثر النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة. كما أن زيادة إجمالي الناتج المحلي، يرتبط بالتوسُع في الإنتاج الزراعي، ويُمكن للبلاد التي لا تمتلك وفرة بالأراضي الزراعية وضع سياسات لتشجيع الإنتاج الزراعي، وذلك بوجود مرافق مياه كافية، واستغلال نفس قطعة الأرض لانتاج أكثر من محصول، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات والتحسينات وغيرها، كما فعلت تايوان، وكوريا الجنوبية. تَستطيع الدول التي لا تمتلك موارد طبيعية تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التوسعُ في الصادرات، وذلك بتحويل الصناعات المحلية غير الفعالة إلى صادرات، وحققت ذلك العديد من الدول،

[1] مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية (سيسرك) تم الإطلاع يوم 2021/06/19.

مثل: سنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ، والبرازيل، والأرجنتين، وتركيا، والتي أنشأت شركات استثمار وطنية، مبنية على السلع المصنعة بعمالة كثيفة.

4-التكنولوجيا

تُصبح البلدان أكثر نمواً باستخدام نفس العدد من العمالة، مع تقنيات تكنولوجية أكثر تطوراً، فذلك يعمل على تخفيض التكلفة، وزيادة الإنتاجية.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي

لا شك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً مهماً وحيوياً في ضمان استمرار النمو الاقتصادي وذلك من خلال قدرتها على توفير فرص العمل ودورها في مجال تنويع الهيكل الصناعي وتغذية الصناعات الكبيرة. لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم هو تهيئة المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات على المستوى المحلي، والدفع في اتجاه تسهيل قيامها والعمل على توفير الأطر والمتطلبات كافة لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة في تحقيق تنمية وتجسيدها على مستوى الصعيد المحلي.

رغم ما صرح به المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية، ومؤسسة Haver Analytics، والبنك الدولي.

بحيث انحسرت وتيرة النمو العالمي بدرجة ملحوظة العام الماضي، إذ بلغ معدله أدنى مستوى له بعد الأزمة، مع تراجع مؤشرات رئيسية مثل الإنتاج الصناعي والتجارة على نحو متواز . ومن المتوقع أن ينتعش النمو في 2020، وهو ما يُعزَى جزئيا إلى استمرار الدعم من خلال السياسة النقدية. ولكن الانتعاش سيتوقف على تعافي عدد قليل من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، التي بدأ معظمها يتعافى من موجات كساد عميق أو تباطؤ حاد. ومع ذلك، فإن معدل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لن يكون كافيا لتحقيق تقدم كبير في مجال الحد من الفقر.

- **أدنى مستوى للنمو بعد الأزمة في 2019**

وفقا لمعظم المعايير كان 2019 أسوأ عام على الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية العالمية ، حيث وصل النمو العالمي إلى أدنى مستوى له بعد الأزمة مسجلا 2.4.%

المصدر: ملاحظة: تشير قراءة المؤشر فوق 50 إلى توسع النشاط الاقتصادي، أمَّا القراءة دون 50 فتشير إلى الانكماش. وتُقاس التجارة على أساس متوسط حجم الصادرات والواردات. وكان آخر رصد في الربع الثالث من عام 2019 لإجمالي الناتج المحلي، وأكتوبر/تشرين الأول 2019 للإنتاج الصناعي والتجارة السلعية، ونوفمبر/تشرين الثاني 2019 لمؤشر مديري المشتريات.

- **انتعاش طفيف في 2020**

من المتوقع أن ينتعش مُعدَّل النمو العالمي إلى 2.5% في 2020، مع تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 1.4% وتعافي النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية إلى 4.1 .%

وضمن هذا الإطار فقد سعت الجزائر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى تنمية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، من خلال إرساء القواعد السياسية والقانونية كآلية أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات عبر ربوع الوطن، وبخاصة في الهضاب العليا كولاية تبسة التي تعد من المناطق التي تسعى فيها الجزائر إلى دعم التنمية المحلية، من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالولاية إلى الانسجام مع توجه السياسة الوطنية نحو التنوع الاقتصادي، بغية تجسيد التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة بين مختلف المناطق الجغرافية.

وفي خلاصة القول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور محوري في تحقيق النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى الزيادة في الناتج القومي، والقضاء البطالة، والفقر وجلب التكنولوجيا وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث من البحث.

خلاصة:

و من هنا يتم تلخيص مما تم دراسته بحيث أخذنا صورة شاملة من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل، بحيث تطرقنا للمفهوم الصحيح للنمو الاقتصادي الذي يتطور إلى تنمية إقتصادية عبر الزمن، لقد إجتمعت طرق قياس النمو الاقتصادي على الإستخدام الكامل للموارد المادية و البشرية، مع مراعاة التقلبات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي، وإذا إعتمدت السلطات المعنية على بعض النماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي والدراسات السابقة التي بدورها تؤدي إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2020

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة : 2001-2020

تعتبر سنة 2001 بمثابة الانطلاقة الحقيقية تجسد فيها الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و منذ ذلك التاريخ إلى غاية 2020 شهد هذا النوع من المؤسسات زيادة معتبرة و أثبتت دورها الفعال في إنعاش الاقتصاد الوطني ، و المساهمة في التنمية الإجتماعية و عليه تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومختلف الجهود الرامية إلى تطويره، بالإضافة إلى الوقوف على مساهمة هذا القطاع في معالجة الإختلالات الإقتصادية خاصة منها النمو الاقتصادي ثم أهم المعوقات التي تعيق تطور هذا القطاع بالإعتماد على عدد من الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 1999 إلى غاية 2020. وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال بعيد عن لعب الدور المنوط به رغم كل الجهود المبذولة لتطويره.

المبحث الأول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد قامت الجزائر منذ الثمانينات بإصلاحات هيكلية كبيرة لإعداد إستراتيجية تنموية تعيد الاعتبار للقطاع الخاص بكونه شريكا في السياسة الاقتصادية، وذلك عن طريق إنشاء القنوات التي تكفل ذلك (تشريعية، تنظيمية، جبائية ...الخ) للانتقال من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية إلى اقتصاد يعتمد على قوى السوق.

و هكذا فإن القطاع العام و الخاص في الجزائر ممثلا في تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأ يأخذ مفهوما تنمويا متزايد الأهمية والمكانة في السياسة الاقتصادية للبلاد من خلال مساهمته في نسب هامة من المؤشرات الاقتصادية الوطنية.

إن الهدف من دراستنا هو محاولة التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها في اقتصاديات الدول وتشخيص واقعها بالجزائر من خلال تقديم قراءة تحليلية للنتائج المحققة وحصر جملة العراقيل والصعوبات التي تواجهها والمستلزمات الضرورية لتأهيلها، تطويرها وتأقلمها مع المتغيرات الحاصلة .

المطلب الأول: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر القانون رقم 01-18 المؤرخ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أول نص صريح يتطرق فيه المشرع إلى مفهوم هذا النوع من المؤسسات بالإضافة إلى تحديد كافة تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه تم إلغاء هذا القانون سنة 2017 وذلك

مراعاة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة بموجب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 01 – 18

تضمن الفصل الثاني تحت عنوان (تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المواد من 4 إلى 10 من القانون رقم 01-18 وباستقراء هذه النصوص، نجد المشرع أخذ بعدة معايير في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما معايير عدد العمال ورقم الأعمال السنوي، ومجموع الحصيلة السنوية بالإضافة إلى معيار الاستقلالية.

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمعيار عدد العمال في ظل القانون رقم 01-18

نص المشرع على أنه تعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة كل المؤسسات إنتاج السلع والخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ، حيث أن المشرع من خلال نص المادة 4 الفقرة الأولى حاول أن القانون يحدد الحد الأدنى والحد الأقصى للأشخاص المستخدمون من قبل هذه المؤسسات ليكيف حجمها على أساس أنها صغيرة أو متوسطة .

يؤخذ على هذا التعريف أنه ورد عاما مادام أنه لم يفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث جمع بين النوعين في تعريف واحد و بهذا الكون هذا النص اعتمد معيار عدد العمال الممكن تشغيلهم فقط كحدود لتكييف هذه المؤسسات.

فصل المشرع بدقة في عدد العمال المفروض تشغيلهم حتى تعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة من خلال المادتين 05 و06 من نفس القانون 01-18 حيث اعتبر المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسات تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، في حين تعتبر مؤسسات صغيرة المؤسسات التي تشغل مابين 10 إلى 49 شخصا[1].

الواضح من تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمعيار عدد العمال، أنه تأثر بالتعريف الصادر عن اللجنة الأوربية للاتحاد الأوروبي السابق ذكره فهو نفس العدد العمال الذي تم تحديده من قبل هذه اللجنة، في حين كان على المشرع مراعاة خصوصية الدولة الجزائرية مادام أن هناك فرق في الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية التي تتمتع بها الدول الأوروبية مقارنة مع الجزائر

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدد من المزايا

إن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف أهمها:

- تسهيل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.

[1] المادة 04 من القانون رقم 01-18 " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات: تشغل من 1 إلى 250 شخصا..

– العمل على معيار ثابت وموحد، خصوصا أنه لا يرتبط بتغييرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغييرات أسعار الصرف.

– تمكين معظم دول العالم جمع المعلومات حول هذا المعيار[1] .

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لرقم الأعمال في ظل القانون رقم 01-18

نص المشرع على أن رقم الأعمال السنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتجاوز ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة دينار وتطرق من خلال نصي المادتين 5 و6 بتحديد رقم أعمال كل نوع من أنواع المؤسسات على حدا، فالمؤسسات الصغيرة لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار، أما المؤسسات المتوسطة يكون رقم أعمالها مابين مائتي (200) مليون وملياري (02) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار[2].

وفقا لهذا التعريف نجد أن المشرع الجزائري أخذ بعين الاعتبار عند تحديده لرقم الأعمال درجة النمو الاقتصادي كما أن الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا [3] وإذا تعذر على المؤسسة قفل حصيلتها عند الحدود المذكورة سابقا فهذا لا يقضي بفقدان صفتها، إلا إذا تكررت الحالة مرتين متتاليتين للدولة كما يمكن وبصفة استثنائية مراجعة الحدود المتعلقة برقم ومجموع الحصيلة السنوية حسب التغييرات المالية والاقتصادية ذات الأثر المباشر على سعر الصرفة[4].

3- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمعيار الاستقلالية في ظل القانون رقم 01-18

بالرجوع إلى القانون رقم 01-18 السالف الذكر نجد أن المشرع الجزائري لم يحدد طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤكدا ذلك من خلال نص المادة 04 التي نصت على أنه مؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات إنتاج السلع أو الخدمات ، في حين تنص الفقرة الثالثة من نفس المادة على ضرورة أن تستوفي هذه المؤسسات معايير الاستقلالية.هذا وتنتفي معايير الاستقلالية وفقا للمشرع الجزائري بالنسبة لكل مؤسسة لا

---

[1] عيسى محمد الغزالي، تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة (الخصائص والتحديات)، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 93 ماي 2010، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، الكويت، ص 120.

[2] نصي المادتين 5 و6 من القانون رقم 01-18 السابق ذكره

[3] – المادة 08 " عندما تبتعد المؤسسة عند تاريخ قفل حصيلتها عن الحدود المذكورة، فإن هذه الحالات لا تكسبها كما لا تفقدها صفة المؤسسة طبقا للمواد 5 و 6 و 7 أعلاه، إلا إذا تكررت هذه الوضعية خلال سنتين ماليتين متتاليتين.

[4] المادة 9 من نفس القانون.

تمتلك رأسمال بمقدار 25% فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموع مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

المقصود بمبدأ الاستقلالية هو أن صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة لديه استقلالية كاملة في إدارة شؤون مؤسسته وليس عليه أن يعود لجهة أعلى منه إداريا عند اتخاذ القرار[2]، وقد حدد المشرع نسبة 25% كحد أدنى من المشاركة في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من قبل أي مؤسسة أخرى أو مجموع مؤسسات غير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لضمان الاستقلالية الكاملة لهذه المؤسسات حتى تقوم باتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة حسب خصوصيتها، كما استثنى واستبعد بنص صريح بعض المؤسسات التي لا يطبق عليها هذا القانون أي أن هذا النوع من المؤسسات لا يعتبر في أي حال من الأحوال مؤسسات صغيرة أو متوسطة[3].

إلا أن المشرع ألغى أحكام القانون رقم 01-18 الذي اعتمد في تعريفاته المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعايير الاقتصادية واستبدله بموجب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تم إلغاء التعريف الوارد بموجب القانون رقم 01-18 ولعل أن أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التغيير هو تتويج الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات البعد التنموي في النسيج الاقتصادي الوطني، إضافة للاعتراف بالدور الهام لهذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الجزائري خصوصا بعد التراجع الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق الدولية، وتجسيد رغبة الجزائر في تنويع هيكل اقتصادها وتفعيل الدور التنموي لمثل هذه المؤسسات وترسيخ روح المقاولة.

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 17-02 الساري المفعول

اعتمد المشرع بموجب القانون رقم 17-02 السابق الذكر على نفس المعايير التي تضمنها القانون رقم 01-18 الملغى، لاسيما معايير عدد العمال، رقم الأعمال، الاستقلالية لذلك سنحاول على التركيز على أهم ما جاء به هذا القانون مع إبراز أهمية مراجعة التعريف من قبل المشرع. باستقراء القانون رقم 17- 02 نلاحظ أن المشرع الجزائري لم يغير في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث استقر على نفس التعريف معتمدا على نفس المعايير، باستثناء معيار رقم الأعمال الذي تم مراجعته وفقا لما يلي:

---

[1] المادة 04 من نفس القانون .

[2] هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار حماد لنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، ص 26.

[3] المادة 27 من القانون رقم 01-18 " تستثنى من جال تطبيق هذا القانون: - البنوك والمؤسسات المالية - الشركات التأمين - الشركات المسعرة في البورصة - الوكالات العقارية .

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لرقم الأعمال في ظل القانون رقم 17-02 الساري المفعول

رفع المشرع رقم الأعمال والحصيلة السنوية لهذه المؤسسات، كما بين كيفية تصنيف هذه المؤسسات في حالة وجود تناقض بين معيارين مختلفين. ليعتبر المؤسسات الصغيرة[1] هي المؤسسات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعمائة (400) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري على خلاف مكان عليه في السابق، إذ يظهر هذا الارتفاع في قيمة رقم الأعمال إلى ضعف القيمة المحددة في ظل القانون الملغى أما المؤسسات المتوسطة[2] فقد حدد رقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار الجزائري .

لعل أن مراجعة المشرع لقيمة رقم الأعمال والحصيلة السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع لصعوبات الاقتصادية التي تمر بها الجزائر وانخفاض قيمة الدينار وذلك لتكيف مع التطورات الاقتصادية الحاصلة. كما أكد من خلال المادة 13 من القانون رقم 17-02 السابق الذكر على أنه يمكن مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية عند الاقتضاء بموجب التنظيم. الأمر الذي يمكن معه القول أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتغير من بلد إلى أخر حسب درجة النمو الاقتصادي بل وداخل نفس الدولة من زمن لأخر مراعاة للتحولات الاقتصادية التي يمكن أن تطرأ في المستقبل.

كما وضح المشرع أنه في حالة تصنيف مؤسسة في فئة معينة (صغيرة، متوسطة) وفقا لعدد العمال وفي فئة أخرى طبقا لرقم الأعمال أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع حصيلتها السنوية وهذا ما يؤكد تغليب المشرع الطابع الاقتصادي على الاجتماعي وخاصة في ظل الاقتصاد المفتوح[3].

أهمية تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مهما كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعاريف مختلفة في مختلف البلدان، فإن وجود تعريف واضح ومحدد داخل البلد الواحد هو ضروري ويرجع ذلك للأسباب التالية :

---

[1] المادة 9 من القانون رقم 17-02 " تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين عشرة (10) إلى تسعة (49) شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري ".

[2] المادة 08 من القانون رقم 17-02 " تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي مابين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري ."

[3] المادة 11 من القانون رقم 17-02 " إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة التصنيفها ".

- زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لها .
- ترشيد استخدام الموارد المالية وضمان وصولها للهدف.
- تسهيل الدراسات والمقارنة بين الوحدات لنفس القطاع.
- التعامل بوضوح مع المشاريع الدولية المعنية بالتمويل.
- تسهيل التنسيق بين الجهات والمشاريع في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع[1].

هذا ما ذهب إليه المشرع حيث أكد على أهمية تعريف وفقا للمعايير التي حددها واعتبرها مرجعا:

- لمنح كل أشكال الدعم والمساعدة المنصوص عليها في هذا القانون لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها.
- لجمع الإحصائيات ومعالجة الإحصائيات.

المطلب الثاني: تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عرفت العشريتان الأخيرتان تطورا ملحوظا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه ضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية , حيث لوحظ وامتصاص البطالة وسلبياتها (Le PIB) دورها الفعال في تحسين الناتج الداخلي الخام الاجتماعية. ويرجع كل هذا لقدرتها على خلق التوليفة , نمو اقتصادي وخلق فرص العمل , في حين اتجاه المؤسسات الكبرى إلى استعمال التكنولوجيا الدقيقة والتي تتجه إلى الاستعمال المكثف للرأسمال على حساب العمل مما يؤدي إلى خلق البطالة. إن هذه الحقيقة تجعل من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أولويات السياسات الاقتصادية ووضع إستراتجيات لتنمية هذا القطاع , خصوصا وأن الاقتصاد العالمي يشهد تحولات كبيرة ناتجة عن ما يتمخض عن ظاهرة العولمة والتكتلات الاقتصادية , وهذا يخلق ضغوطات وتحديات على الاقتصاد الوطني لاسيما بعد توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي واستعدادها للانضماملمنظمة العالمية للتجارة.

[1] كما أن المشرع في ظل القانون رقم 17-02 استثني بعض المؤسسات من الخضوع له وهي نفسها التي حددها في القانون رقم 01-18 في المادة 27 ماعدا الشركات المسعرة في البورصة، راجع المادة 37 من القانون 17-02.

الجدول رقم (1.3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الفترة 2001-2020

سنة	الإنشاء الجديد	عدد المؤسسات	معدل الإنشاء
2001	-	381 140	-
2002	21 244	381 140	5,57%
2003	18 987	402 384	4,72%
2004	21 018	421 371	4,99%
2005	24 352	442 389	5,50%
2006	24 835	466 741	5,32%
2007	27 950	491 576	5,69%
2008	30 541	519 526	5,88%
2009	31 132	625 000	4,98%
2010	42 665	619 072	6,89%
2011	44 390	659 309	6,73%
2012	55 144	711 832	7,75%
2013	66 584	777 818	8,56%
2014	76 551	852 053	8,98%
2015	84 223	934 569	9,01%
2016	108 538	1 022 621	10,61%
2017	73 314	1 074 503	6,82%
2018	63 531	1 141 863	5,56%
2019	57 642	1 193 339	4,83%
2020	-	1 193 339	-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار.

حيث نلاحظ على العموم خلال هذا الجدول أن إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في تطور مستمر من سنة إلى أخرى، فالإنشاء للمؤسسات إنتقل من 381.140 مؤسسة في بداية فترة 2002 و وصل إلى 1.193.339 مؤسسة في سنة 2019.

أما من حيث الإنشاء السنوي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبين من سنة 2001 إلى سنة 2016 بحيث إرتفع العدد الزيادة السنوية من 21.244 مؤسسة إلى 108.538 مؤسسة على التوالي لكن بداء يتناقص إلى 73.314 مؤسسة سنة 2017 إلى 57.642 مؤسسة سنة 2019 و هذا بسبب هبوط أسعار البترول و تدني قيمة الدينار و تهاوي مناخ الأعمال.

الشكل رقم (1.3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الفترة 2001-2020

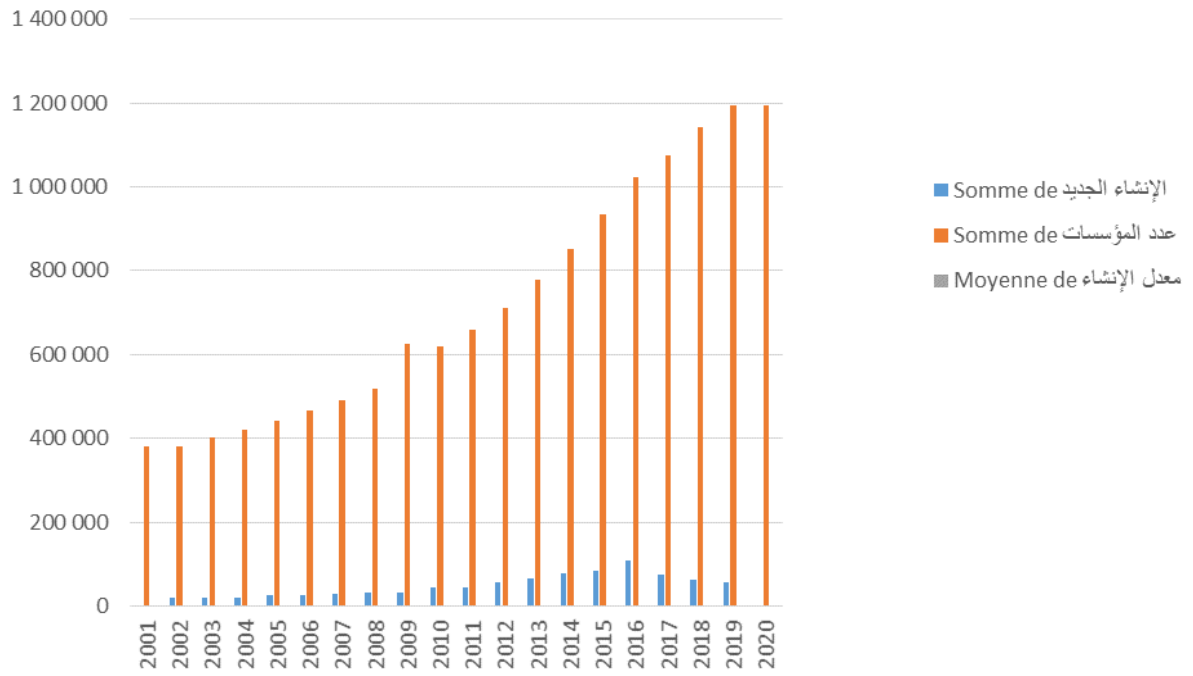

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار.

كما نلاحظ أيضا من خلال هذا الشكل أنه توجد وتيرة متزايدة من حيث إنشاء عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة الممتدة من 2002 إلى 2016، بحيث بلغ ذروته في سنة 2016 أين و صل إلى 108.538 مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة، و بداء في تناقص من سنة 2017 إلى 2019 بسبب الضروف الاقتصادية و الاجتماعية التي عاشتها البلاد في هذه الفترة، أما فترة 2020 ستكون التقديرات إلى الأسوء بسبب جائحة كورونا و تأثيرها السلبي على المؤسسات.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نمو الاقتصاد الوطني

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جزءا هاما في نسيج الاقتصاد الوطني الجزائري و ذلك بسبب الخصائص و الإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات و دورها في بناء الاقتصاد الوطني.

كما أن هناك العديد من الهياكل والآليات التي سخرتها الدولة الجزائرية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة، إلا أنه يتعذر ذكرها جميعا، لذلك سيتم الاقتصار على ذكر أهمها فقط، وقامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل و تنظيمات تسهر على تقديم المساعدات والدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمها:

1-تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2-تطور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

3-تقديم قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني مما يحسن نموه.

المبحث الثاني: جهود الدولة الجزائرية في ظل جائحة كورونا

ويقوم النموذج الاقتصادي الجديد على تنويع النمو واقتصاد المعرفة، ووضع سياسة تصنيع جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة والمتوسطة والناشئة، وتعطي الأولوية في مجال التركيب الصناعي للمنتجات الضامنة لأعلى نسبة من الإدماج الوطني."

ويقوم الرهان الأكبر على تفعيل مليون مؤسسة مصغّرة، بغرض تطوير النسيج الاقتصادي وجلب القيمة المضافة، فضلاً عن تطوير المؤسسات المصغرة الناشطة في القطاعين الزراعي والصناعي، وابتعاث مؤسسات ناشئة لتطوير برامج ومنصات لرقمنة المجتمع وأخرى لترقية الحلول المدمجة وتحسين الأنشطة والتمويل، وما يتصلّ بالذكاء الصناعي، وتشجيع حاملي المشروعات الإبتكارية لبناء أرضية خصبة للمقاولاتية ونقل المعرفة ورفع جودة ونوعية المنتوج المحلي وتعزيز قدرته التنافسية.

وتضمّن النموذج الاقتصادي المتبّع، تسهيل منح القروض ودعم المؤسسات الناشئة للاستثمار في إفريقيا، وجرد كل الثروات الوطنية الطبيعية غير المستغلة "حتى نرفع من طاقتنا التصديرية، تعويضا عن أي نقص من عائدات المحروقات، وحفاظا على حق الأجيال الصاعدة في هذه الثروة، مع الاهتمام ببناء صناعة وطنية حقيقية ضمن اقتصاد وطني حقيقي ومنتج، محددة الآجال واضحة الأهداف من خلال مراجعة الإطار

التشريع المتعلق بترقية الاستثمار وإعادة تنظيم القطاع الاقتصادي العمومي التابع لها قصد إعادة بعثه وفصله تمامًا عن الخزينة العمومية كمموّل أساسي.

وأعطى النموذج الاقتصادي عناية لترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، ذات القيمة التكنولوجية العالية، ودعم المؤسسات الصغيرة، وتشجيع المؤسسات الناشئة التي يقودها أصحاب الشهادات من الشباب ودعم وترقية دور قطاع البناء والأشغال العمومية لما له من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة، فضلاً عن تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات، وتوفير العقار والاستفادة من القروض والخدمات العمومية ذات الجودة، وإصلاح وعصرنة النظام البنكي والإدارة ومكافحة السلوك البيروقراطي.

المطلب الأول: ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل جائحة كورونا

انتشار كورونا السريع والقاتل شلّ المراكز الاقتصادية العالمية، فامتدت آثاره السلبية إلى المنطقة العربية، وتحاول مختلف الحكومات الخروج من المأزق باعتماد برامج إنعاش اقتصادي.

الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا الجديد عديدة وعميقة، حيث أنّه من المتوقع تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، كنتيجة لثلاث قنوات رئيسية. أولًا: يتأثر جانب العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس، وكذلك إجراءات احتوائه. ثانيًا: يتأثر جانب الطلب عالميًا وخصوصًا في قطاع السياحة وصناعة الترفيه. ثالثًا: انتشار هذه الآثار عالميا نتيجة لانتقال الفيروس عبر الحدود، وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين. وستتأثر الاقتصادات العربية سلبًا من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة، وعائدات صادرات النفط. كما أنّ هناك بعض المستفيدين من انتشار فيروس كورونا، فقد تراجعت معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون نتيجة لتراجع النشاط الصناعي العالمي، وكذلك إمكانية استفادة العديد من القطاعات الأخرى مثل: الأدوية، والاتصالات، وشركات التجارة الإلكترونية. وستحتاج الدول والمؤسسات الاقتصادية إلى مجموعة من السياسات التي من شأنها التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد.

وتتخطى الآثار السلبية المترتبة على اندلا ع فيروس كورونا المستجد الخسائر البشرية المباشرة في شكل الأعداد المتزايدة من الوفيات والإصابات بالفيروس، لتمتد لتشمل العديد من الآثار الاقتصادية الوخيمة، والتي تنذر بإمكانية دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد لا يمكن التنبؤ بكافة تداعياتها في هذه اللحظة. وهو ما جعل العديد من الدول تتخذ إجراءات غير مسبوقة، كإغلاق الحدود والمطارات وكذلك فرض حظر التجول في بعض المدن، وذلك في محاولة للحد من انتشار الفيروس. وكذلك تحاول الحكومات والمنظمات الاقتصادية الدولية جاهدة التخفيف من حدة الآثار السلبية لانتشار الفيروس على الاقتصاد العالمي. وعلى ذلك، يسعى

هذا التحليل إلى بيان الآثار الاقتصادية الناجمة عن اندلاع فيروس كورونا الجديد، سواء كان ذلك على الاقتصاد العالمي والاقتصادات المتقدمة، أو اقتصادات المنطقة العربية. ويركز التحليل الحالي للوضع على سرد الحصيلة الاقتصادية لانتشار الفيروس استنادًا إلى أحدث التقديرات الصادرة عن المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي IMF، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD و غيرهما من المنظمات ومراكز الأبحاث المعنية. ويجب التنويه إلى أنّه من الصعوبة بمكان التنبؤ بكل الآثار الاقتصادية وحصرها، حيث أنّ الموقف في تطور متواصل، ولا أحد يعلم إلى متى ستستمر أزمة وباء كورونا الجديد[1].

و في محاولة للحدّ من الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد، سعت المنظمات الدولية والحكومات المختلفة لتبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التوسعية في شكل منح وقروض، وكذلك زيادة الإنفاق الحكومي، والتوسع في الإعفاءات الضريبية، وتخفيض أسعار الفائدة. فقد أعلن صندوق النقد الدولي عن إتاحة 50 مليار دولار من خلال تسهيلات تمويل الطوارئ، والتي تستهدف مساعدة الدول منخفضة الدخل والأسواق الناشئة، في سعيها لاحتواء الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن انتشار الفيروس. في المقابل فقد أعلنت العديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول المتقدمة عن مجموعة من السياسات المختلفة والتي من شأنها إتاحة السيولة المالية للشركات والأفراد المتضررين بسبب انتشار فيروس كورونا الجديد. فعلى سبيل المثال، أتاحت الحكومة البريطانية حزمة مالية قدرها 30 مليار جنية إسترليني بالإضافة إلى ضمان 80 ٪ من أجور العمال في القطاعات المتضررة من انتشار الفيروس. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن الرئيس دونالد ترامب عن خطة لتحفيز الاقتصاد بما يعادل تريليون دولار أمريكي، وصرف مبالغ نقدية لمساعدة المواطنين الأمريكيين خلال أزمة وباء كورونا الجديد.

لقد ضربت جائحة كورونا وما تزامن معها من هبوط في أسعار النفط بيئة الاقتصاد الكلي الهشة في الجزائر، وصارت السلطات الجديدة الآن تصارع أزمة متعددة الأوجه. وقد ساعدت إجراءات الإغلاق التي اتخذت سريعاً في الإبطاء من حدة الجائحة، ولكنها أثرت على النشاط بشدة في الوقت نفسه. كما أن الهبوط الحاد في أسعار المحروقات العالمية والطلب عليها، ألقى على القطاع بالمزيد من المصاعب، وأدى إلى انخفاض الريع من المحروقات. وبالتالي، فقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى، اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من العجز المزدوج وإجراء إصلاحات هيكلية تعزز النمو بقيادة القطاع الخاص.

مما يشهد أداء النمو في الجزائر على الأجل الطويل تباطؤاً؛ مدفوعاً بتقلص قطاع المحروقات، ونموذج نمو منهك يقوده القطاع العام، وقطاع خاص متأخر. وكان متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي قد بلغ 3.3% فيما بين

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-october-2020
تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/06/26.

عامي 2010 و2016، قبل أن يهبط إلى 1.1% بعد 2017، ليبلغ نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي قيمة سالبة. ونتيجة لنقص الاستثمار، انكمش قطاع المحروقات بنسبة 2.1% سنوياً منذ عام 2010، وأدى ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى تقلص أحجام الصادرات، التي تراجعت بنسبة 2.8% سنوياً في المتوسط. و نظراً للتغييرات في أسعار النفط، بلغ متوسط العجز في المعاملات الجارية والموازنة 13% و11% من إجمالي الناتج المحلي منذ بداية صدمة النفط في عام 2014. ويشهد الإنفاق العام الحقيقي – الذي طالما كان دافعاً للنمو – انخفاضاً، كما تعاني القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات من التباطؤ. ويكافح القطاع الخاص صغير الحجم، ومنخفض الإنتاجية، والذي يغلب عليه الطابع غير الرسمي، من أجل تولي زمام الأمر باعتباره محرك النمو الجديد، في مواجهة الإجراءات البيروقراطية، ومحدودية القدرة على الحصول على الائتمان والأراضي، والفجوة الكبيرة في المهارات، أو المؤسسات المملوكة للدولة الجد منتشرة.

و في عام 2019، زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي وتثبيط النشاط. وتباطأ الاستهلاك، وكذلك الاستثمار، وإن كان بشكل أكثر وضوحاً. وبالتالي، تراجع النمو في قطاعات الإنشاء، والزراعة، والخدمات التجارية. وفي حين تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي غير المرتبط بالمحروقات إلى 2.4%، تقلص إجمالي الناتج المحلي للمحروقات بنسبة 4.9%. ونشر قانون جديد للمحروقات يتضمن شروطاً محسنة للمستثمرين، أملاً في إعادة إحياء الاستثمار. وفي الوقت ذاته، رفعت القيود على الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير الاستراتيجية.

و حسب المرصد الاقتصادي الجزائري الذي يقدم لمحة عامة عن التطورات الأخيرة على مستوى الاقتصاد الكلي في الجزائر والتوقعات الاقتصادية على المدى القصير للبلاد. يعرض الفصل الأول من التقرير تطورات الاقتصاد في البلاد في عام 2019، والذي يحدد سياق التطورات غير المسبوقة لعام 2020 المتعلقة بجائحة كوفيد-19. ويوضح الفصل الثاني بالتفصيل تأثير جائحة كوفيد-19 وتأثير الانهيار المتزامن في أسعار النفط على أبعاد مختلفة من النسيج الاقتصادي الجزائري. فيما يختتم التقرير بعرض الاستنتاج المنظور قصير المدى للاقتصاد الجزائري.[1]

في عام 2019، تباطأ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للعام الخامس على التوالي وسط التعبئة الاجتماعية المطولة والتحول السياسي،

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-monitor---fall-2020-navigating-the-covid-19-pandemic-engaging-structural-reforms تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/06/26.

مما أضعف ثقة المستهلك، الشركات والإنفاق. على المستوى القطاعي، استمر التدهور الهيكلي لصناعة الهيدروكربونات، مع تراجع الصناعة بنسبة 4.9%، بينما ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة متواضعة 2.4% بالقيمة الحقيقية.

ويتوقع أن يسجل الاقتصاد الجزائري انكماشًا حقيقيًا كبيرًا في إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 نتيجة للصدمات المزدوجة لتدابير

الاحتواء وانخفاض عائدات تصدير الهيدروكربونات الناجم عن وباء كوفيد-19.

في ظل هذه الخلفية، أعلنت الحكومة الجزائرية عن إصلاحات هيكلية بعيدة المدى للانتقال نحو نموذج التنمية الاقتصادية التي يقودها القطاع الخاص، مع الحفاظ على الدعم للفئات الأكثر ضعفًا من السكان. وسيعتمد نجاحها على مدى حسم برامج الإصلاح، وعلى قوة استجابة القطاع الخاص، وعلى قدرة السلطات على استعادة التوازن الاقتصادي بشكل متزامن.[1]

المطلب الثاني: أليات تطوير و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل جائحة كورونا

إقامة وتطوير المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر قد تحقق بفضل الاستشارات الخاصة المنجزة في مختلف المجالات فكان من الضروري تأطير وتنظيم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تطلب الأمر وضع أساليب قانونية و تنظيمية و مالية لتوجيه و تحديد مجالاته وسبل دعمه، ومن المعلوم أن المؤسسات الصغيرة، على غرار المؤسسات الكبيرة، تقع أمام تحد تنافسي كبير، وبذلك فإنه من الصعب تصور أي تطور لها دون دعم من الدول التي تنتمي إليها؛ وإدراكا منها لهذه الحقيقة، قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الوكالات، والصناديق والبرامج لدعم مؤسساتها ص م ومرافقتها، وفي إطار السياسة الوطنية الخاصة بمواجهة البطالة المتزايدة، خاصة في ظل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (94-1998) الذي نتج عنه تسريح عدد كبير من العمال، حظي دعم وتشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة بعناية خاصة من قبل كافة الحكومات المتعاقبة، ولعل من أبرز مبررات هذا الاهتمام سهولة إنشاء مثل هذه المؤسسات وضآلة تكلفته، قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل وتنظيمات تسهر على تقديم المساعدات والدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمها:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)
2. الصندوق الوطني للاستثمار

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-monitor---fall-2020-navigating-the-covid-19-pandemic-engaging-structural-reforms تم إطلاع عليه بتاريخ 26.06.2021

3. صندوق ضمان القروض(FGAR)
4. صندوق ضمان القروض الاستثمار(CGCI)
5. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)
6. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)
7. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)
8. القرض الإيجاري(Leasing .Crédit Bail)
9. صندوق الزكاة (القرض الحسن)
10. مشروع الجزائر البيضاء. (Projet l'Algérie Blanche)

رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة إلا أنه في ظل جائحة كورونا تم إتخاذ إجراءات صحية و وقائية للحد من تفشي هذا الوباء في الأوساط العمالية و حفاظا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الإفلاس و من بين التدابير نذكر منها مايلي:

1- تحويل العمال إلى عطل إستثنائية مما أدى تكبد تكاليف و خسائر كبيرة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة منها العمومية. و في هذا الصدد نذكر بعض الفئة العمالية التي إستفادت من هذا الإجراء:

- إحالة 50 بالمائة من العمال؛
- النساء الحوامل؛
- النساء اللواتي يرضعن؛
- النساء اللواتي لديهن أطفال أقل من 15 سنة؛
- العمال ذوي الأمراض المزمنة.

2- فرض شروط وقائية، هذه الإجراءات الصارمة التي جاءت لتحافظ على صحة العامل و التي أدت إلى زيادة في التكاليف، فعلى سبيل المثال:

- التنظيف الدوري لأماكن العمل
- رفع من ميزانية مواد و أجهزة التنظيف و التعقيم كشراء المعقمات، الكمامات، المطهرات الكحولية، سائل الجافيل،.....إلخ

3- غلق الكلي أو الشبه الكلي لبعض النشاطات، لقد تم إتخاذ تدابير وقائية التي أدت على شبه إفلاس أو إفلاس بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جراء عملية غلق التام أو الشبه الغلق و على سبيل المثال لا على سبيل الحصر نذكر النشاطات التالية:

- النقل الجماعي
- النقل بين الولايات
- المطاعم
- الفنادق
- قاعات الرياضية
- أصحاب المحلات الأكل السريع
- الحمامات و الصونات
- قاعات الحفلات.

4- ترك بعض المؤسسات تنشط، في ظل جائحة كورونا و تحت إجراءات وقائية مشددة سمحت السلطات لبعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النشاط و مما أدى إلى الزيادة في رقم أعمالها و على سبيل المثال لا على سبيل الحصر نذكر النشاطات التالية:

- النقل العمومي للبضائع، و الغاز المميع و البنزين و الخضر، .....إلخ،
- محلات بيع الخضر و الفواكه و البقالة،
- محلات الخردوات،
- محلات الجزارين، المذابح،
- مخابز و المطاحن،
- الصيدلانيات و شركات تصنيع المواد الصيدلانية،
- البساتين و الحقول الزراعية، و محلات بيع العتاد الفلاحي و المحلات الأدوية المتعلقة بالأدوية الحيوانية و الفلاحية

5- من بين الإجراءات المتخذة من طرف السلطات لتخفيف الضغوطات المالية على المؤسسات االصغيرة و المتوسطة لتفادي الإفلاس مايلي:

- تأجيل تسديد القروض و فوائد القروض
- تأجيل تسديد الإشتراكات الجبائية و شبه جبائية؛
- تأجيل تسديد فواتير المياه، الغاز و الكهرباء

- تأجيل تسديد أتاوي الهاتف و الأنترنات،
- تقديم إعانات مالية للتجار و الحرفيين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم غلقها بصفة كاملة.

رغم هذه الإجراءات المتخذة من طرف السلطات لحد من تفشي جائحة كورونا إلا أن بالكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأثرت بسبب الوضع الصحي و أدى هذا الوضع بصاحب العمل إلى غلق المؤسسة، او تسريح العمال بصفة نهائية أو ظرفية بسبب تذبذب في عملية التصنيع و الإنتاج و التخزين و التوزيع خاصة المؤسسات التي تحتاج إلى المواد الأولية المستوردة كمصانع السراميك، النسيج، المواد شبه الصيدلانية، القطاع الخدماتي كالفندقة و الوكالات السياحية، الطيارن،...إلخ.

المطلب الثالث: أفاق و تحديات ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد جائحة كورونا

تحديات المرحلة الحالية تتعاظم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، فبدلاً من أن يكون التفكير في تنميتها وتعزيز مُساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، حوَّلت الجائحة المسار لأن يكون هدف المحافظة على بقائها عنوانا رئيسيا للسياسات والبرامج والتدابير المتخذة في هذا الشأن.

ولعل القرارات الأخيرة للجنة الحكومة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا شكّلت انفراجة إلى حدٍ ما عبر إنهاء العمل بقرار حظر الأنشطة التجارية، بيد أننا لا ندري إلى متى يستمر اعتمادا على مجريات انحسار الجائحة. كما تعمل الحكومة جاهدة بما يتوافر لها من إمكانيات على تقديم المزيد من الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص لروادها العاملين لحسابهم الخاص؛ سواء من خلال الميزات المتوافرة قبل الجائحة أو المبادرات التشغيلية الأخيرة وبرنامج القروض الطارئة، ولكن الواضح أنَّ القطاع لا يزال يحتاج إلى المزيد من المساندة من الجميع وفي كل الاتجاهات، ويأتي دور الجهة المختصة : لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهماً ومحورياً لتبني مطالب القطاع وتذليل تحدياته وترسيخ أقدام مؤسساته على أرضية الاقتصاد الوطني لترفده بمساهمات مجزية، حتى تصبح قوام نموه، ومحرك صعوده، ومصدر قوته وثباته أمام الأزمات أياً كان نوعها (مالية، صحية، اجتماعية ...إلخ).

وحتى يتحقق كل هذا لابد من أن تكون هناك سياسات وبرامج نوعية تستهدف ترقية هذا القطاع على المديين المتوسط والبعيد وأن ننحى إلى ما نحت إليه كبريات الاقتصاديات العالمية التي بالفعل نجحت في تكوين قطاع عريض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكِّل مساهمته نسبة محرزة في الناتج والتوظيف الذاتي وسلاسل القيمة داخل القطاع الواحد وما بين القطاعات داخل الاقتصاد. وقد لا يقصد من هذه السياسات والبرامج مُعالجة تحديات القطاع أثناء الجائحة وإنما أبعد من ذلك لأننا على يقين بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من صعوبات جمَّة حتى ما قبل حلول الجائحة الجاثمة على صدر الاقتصاد الوطني، ولا يختلف اثنين أنها عمَّقت من النزيف الاقتصادي والمالي لمؤسساته وعجلت بخروج بعضها من السوق.

البداية تكمن في أن يكون هناك إطار قانوني عام يوفر الحماية لهذا النوع من المؤسسات من خلال استصدار قانون لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث إنَّ هذا التشريع سيُصبح مظلة ملزمة لكل الجهات والمؤسسات المنضوية تحت هذا القطاع، بعيدا عن الاجتهادات والتطبيقات المتوافقة أحياناً مع مصلحة القطاع والمتعارضة في أغلب الحالات. كما إن هذا التشريع ولائحته التنفيذية و قراراته سيُعزز وجوده- بلا أدنى شك- من دور القطاع ويُحدد علاقتها مع الجهات الحكومية الأخرى ويزيد من عملية التنسيق والترابط ووضوح الصلاحيات والالتزامات تجاه القطاع وذلك عند التنفيذ. الموضوع الآخر الذي سيخدم القطاع إعادة صياغة السياسات التمويلية الموجهة للقطاع سواء الحكومية المنفذة من طرف هيئته أو المتعلقة بالبنوك العمومية.

هنا لابُد أن تتعاضد جهود السياسة التمويلية للبلاد لصالح هذا القطاع وألا تتشتت وتتبعثر في عدة اتجاهات، فتوافر الائتمان الذي يُناسب هذه المؤسسات ضروري جداً لنموها والحفاظ على تنافسيتها. ونقصد هنا القروض التنموية الموجهة فعلاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا لابُد أن تزيد من حيث العدد والنوع وتتوسع في توفير رأس المال العامل للمشروعات في هذا المجال وتعزيز خدمة الاستشارات الفنية بالتعاون مع مختلف الهيئات حول دراسات جدوى تلك المشروعات. وبالنسبة للقطاع المالي فإنَّ تعاميم البنك المركزي السابقة قد خصصت 5% من المحفظة الإقراضية للبنوك التجارية و نسب التحقيق يبدو أنَّها تواجه صعوبات عديدة. النسبة جيدة لنمو المؤسسات، لكن الضمانات والإجراءات البنكية لا زالت صعبة على تلك المؤسسات، بطبيعة الحال لا يُمكن التَّخلي عن الضمانات البنكية لأنها تضمن حقوق المساهمين في البنوك ولكن تخفيف نسبتها عبر أدوات مصرفية مُعينة سيكون مفيدا إذا ما أردنا أن تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الائتمان المقرر بـ5% لصالحها، بينما هو واقعياً- على ضوء التجارب السابقة- بعيد عن التحقق. كما إن نسبة الفائدة التجارية للبنوك لا تشجع على الاقتراض من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أحيان تفوق معدلاتها العائد المتوقع على الاستثمار، وهذا تحدٍ قائم، وقد تكون المعالجات من عدة زوايا لا يُمكن جزافاً إلقاء اللوم على البنوك وحدها- فهي ليست جهات خيرية- وإنما التفكير في عوامل عدة؛ منها: تخفيف الكلف التشغيلية، وتفعيل برامج ضمانات القروض الحكومية، وتعزيز تنافسية القطاع المصرفي، واعتماد بدائل أكثر في قطاع التمويل والتأجير والنوافذ والبنوك الإسلامية ...إلخ. أخيرًا.

إن أدوار هيئات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم تعتمد على عقلية وتفكير القطاع الخاص، في إدارة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث نوعية التثقيف والتدريب واعتماد الأساليب والأنماط الحديثة لإدارة وتسويق الأعمال؛ لأن التطبيقات والتجارب والنماذج العملية الناجحة هي مصدر إلهام فئة كبيرة من رواد الأعمال، وعمليات نقل التكنولوجيا عبر الشراكات العالمية وتشجيع الابتكار

والانفتاح على العالم وخلق أسواق وخيارات عديدة لهذه المؤسسات، تمثل أمرًا غاية في الأهمية، ولا يجب أن نحسر دورها– أي هيئات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– فقط في تكريس الحماية؛ لأنها في يوم ما لن تصمد أمام المنافسة الشرسة في بيئات اقتصادية تمتاز بالديناميكية، وهذا ما نتوقع أن يكون، المعقود عليها آمال كبيرة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى المنظور.

المبحث الثالث: أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على رفع النمو الاقتصاد الجزائري

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتواسطة في الرفع من النمو الاقتصاد و هذا بفضل مجموعة من الإجراءات التي ترسمها الدولة في نماذجها الاقتصادية و من أهم المؤشرات الاقتصادية النمو الاقتصادي و الذي سنتطرق في هذا المبحث إلى التطور النمو الاقتصادي في الفترة مابين 2001 و 2020.

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001–2020

يعتبر النمو الاقتصادي من خلال ما تم تقديمه في الفصول السابقة من الدراسة أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة.

وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

والنمو بهذا المعنى هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي –بشكل عام– زيادة الدخل لدولة معينة.

ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

وتعتبر الزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي.

كما يعرف أيضا على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. بالإضافة إلى ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما على مر الزمن. و يوضح الجدول التالي تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2020 و التي جاءت كمايلي:

الجدول رقم (2.3): تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2020

السنة	الناتج المحلي الخام بالمليون دينار جزائري
2001	4 227
2002	4 522
2003	5 252
2004	6 149
2005	7 561
2006	8 501
2007	9 352
2008	11 043
2009	9 968
2010	11 991
2011	14 588
2012	16 208
2013	16 650
2014	17 242
2015	16 591

2016	17 514
2017	18 575
2018	20 259
2019	20 284
الثلاثي الأول من سنة 2020	4 830

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي.

يتضح من خلال هذا الجدول غياب المعطيات بصفة دقيقة و مؤكدة، بحيث تتناقض فيما بينها من مصدر إلى أخر و بعض المرات في نفس المصدر الواحد، و هذا ما أشرنا إليه سابقا في صعوبة إيجاد إحصائيات متطابقة مع معطيات أخرى لذا إكتفينا من المعطيات المنشورة في WWW. CNES.DZ

و نلاحظ من خلال الجدول كيف تطور الناتج المحلي الخام من سنة 2001 إلى الفصل الأول من سنة 2020، بحيث إنتقل من 4.227 مليار دينار جزائري إلى 20.284 مليار دينار جزائري لسنة 2019. رغم هذا التطور لم تنعكس هذه الزيادة على تحسين مناخ الأعمال و خلق العمالة الكافية لإمتصاص البطالة.

الشكل رقم (2.3). تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2020

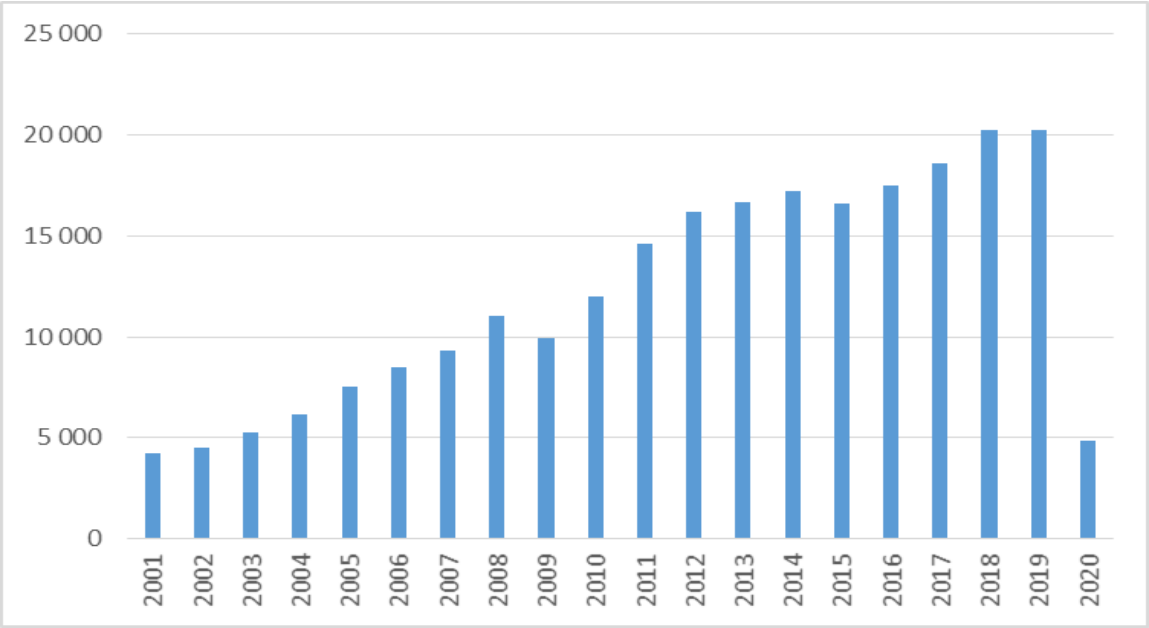

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي.

من خلال هذا الشكل نلاحظ هناك وتيرة متزايدة خلال هذه الفترة الممتدة بين 2001 إلى 2019 أين إنتقل من 4.227 مليار دينار جزائري إلى 20.284 مليار دينار جزائر، و 4.830 مليار دينار جزائري في سنة 2020 من الثلاثي الأول.

و إذا نظرنا إلى تطور الناتج المحلي الخام عبر السنوات المشار إليها في الشكل، لم يكن هناك إنعكاس على تطور الضئيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث مازال الاقتصاد الجزائري يرتكز على 98 بالمائة من المصادر البترولية.

المطلب الثاني: علاقة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصاد الجزائري

من خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل الربط بين تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي للجزائر، بحيث لا يكفي تحليل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقط، فوجب علينا أن نظيف إليها الناتج المحلي الخام، و هي بالتالي توضح العلاقة الحقيقية بين مجتمع المؤسسات و الناتج المحلي الخام، و الجدول الموالي يبين هذه المعادلة.

الجدول رقم (3.3): علاقة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2020

السنة	الناتج المحلي الخام بالمليون دينار جزائري	عدد المؤسسات
2001	4 227	381 140
2002	4 522	381 140
2003	5 252	402 384
2004	6 149	421 371
2005	7 561	442 389
2006	8 501	466 741
2007	9 352	491 576
2008	11 043	519 526
2009	9 968	625 000
2010	11 991	619 072
2011	14 588	659 309
2012	16 208	711 832
2013	16 650	777 818
2014	17 242	852 053
2015	16 591	934 569
2016	17 514	1 022 621
2017	18 575	1 074 503
2018	20 259	1 141 863
2019	20 284	1 193 339
الثلاثي الأول من سنة 2020	4 830	1 193 339

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، وزارة الصناعة و المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي.

يظهر من خلال هذا الجدول التقارب الكبير بين معدل الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معدل الزيادة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2020، ففي أغلب السنوات هناك علاقة طردية، إلا أنه سجل تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنة 2017 إلى سنة 2019 إذا أخذنا إنشاء عدد المؤسسات سنويا بحيث أصبحت علاقة عكسية رغم التزايد المستمر في الناتج المحلي الخام.

و تفسير هذه النتائج بأن نمو الناتج المحلي الخام يتأثر بنسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2017 و لم يتأثر في فترة الممتدة بين 2017 إلى 2019.

الشكل رقم (3.3): علاقة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2020

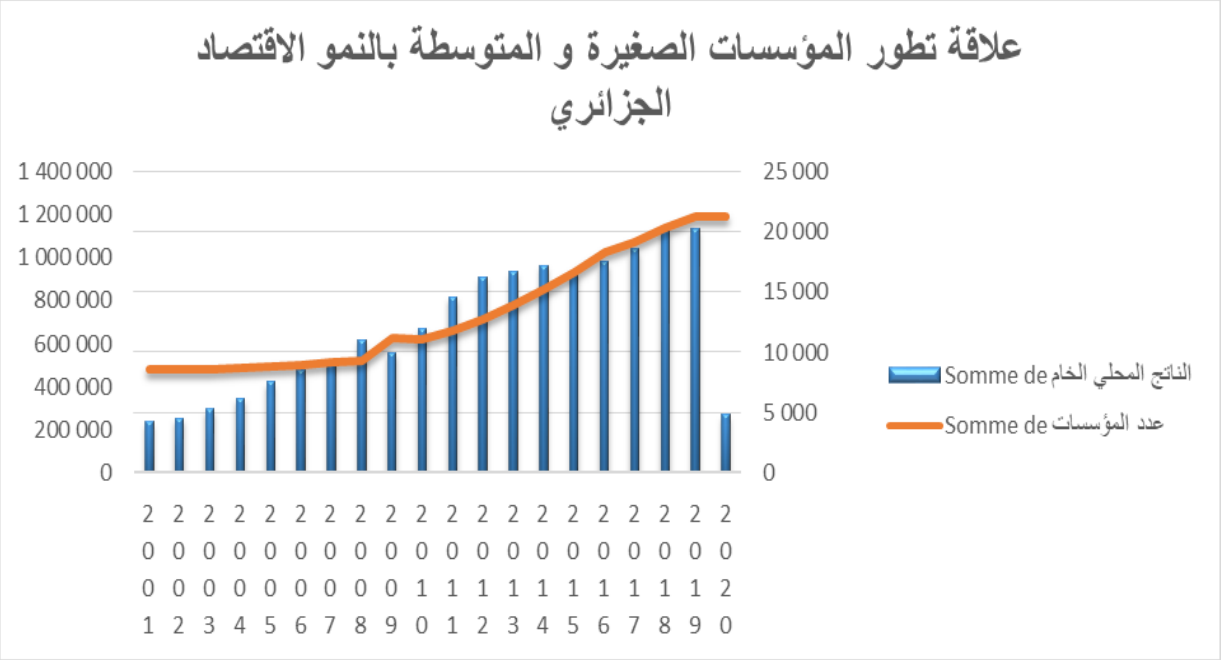

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، وزارة الصناعة و المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي.

من خلال الشكل يتضح إلينا جليا أنه توجد علاقة طردية بين الزيادة في عدد المؤسسات و الزيادة في نمو الناتج المحلي الخام، بحيث كلما زاد عدد المؤسسات زاد نمو الناتج المحلي الخام.

خلاصة

تستأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص من قبل جميع الدول سواء في الدول المتقدمة أو النامية إدراكا منها للدور آلذي تلعبه في التنمية , حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمتع بخصوصيات تجعلها متميزة عن باقي المؤسسات الاقتصادية الكبرى كونها لها مميزات كصغر حجمها وتشجيع قيامها و سهولة التأقلم في الاقتصاد وفي نفس الوقت تعاني من مشاكل عديدة أبرزها مشكل التمويل لذلك فمعظم الدول تسعى جاهدة لإزالة العقبات التي تعيق نموها وتساهم في تطورها بالشكل المفروض بتوجه استراتيجي تجعلها تضمن مكانتها وتنتهج هي الأخرى استراتيجيات مخططة و مدروسة.

فبالنسبة للجزائر لم يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية بارزة بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي من أجل لعب دور ملحوظ في إطار مساعي التنمية المنادى لها منذ الاستقلال، لكن بعد تبني الجزائر لسياسة إقتصاد السوق حظي باهتمام كبير في إطار الاهتمام بالسياسة التنموية للجزائر و البرامج التنموية المعلنة عنها لما لها دور فعال في المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصاد الوطني و إمتصاص البطالة بصفة عامة و تشغيل فئة الشباب بصفة خاصة و اعدادهم لحمل مشعل التنوع الاقتصادي والخدماتي المتنوع للمؤسسات الصغيرة والمتوسط.

إلا أنه خلال جائحة كورونا تأثر النمو الاقتصادي بدوره إثر تدهور وضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدهور أسعار البترول.

خـــــاتمـــــــة

خـــــاتمـــة

إهتمت الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك بالاعتماد على آليات وبرامج تساعد في تحقيق الأهداف المسطرة، إلى جانب إبرام اتفاقيات ثنائية مع عدة دول ، وهذا دليل على مدى وعي السلطات بضرورة تدعيم وتطوير هذا القطاع باعتباره أحد المصادر الرئيسية لإنعاش الإقتصاد الوطني و رفع النمو الإقتصادي، خاصة جراء انخفاض أسعار البترول، إذ يعتبر هذا القطاع كخيار استراتيجي بالنسبة لها كونه أصبح توجها جديدا وبديلا للبترول ، وذلك بالنظر إلى مساهمته الفعالة في دعم الاقتصاد الوطني، ولتحسين أداء هذه المؤسسات و مواجهة العراقيل التي يمكن أن تقف في وجهها، قدمنا بعض الإقتراحات التي تساهم في إرساء قاعدة اقتصادية قوية تقوم على هذا الصنف من المؤسسات، بغية الرقي بمساهمة هذا النوع من المؤسسات إلى المستوى المطلوب.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر كنموذج إقتصادي أمثل للخروج من الإقتصاد الريعي الذي يعتمد على 98% من العوائد البترولية.
- تظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو الاقتصادي من خلال البرامج التنموية.
- تنويع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شتى المجلات منها الصناعي، الخدماتي، الزراعي، السياحي ساهم في خلق دينامكية إقتصادية أكثر.
- عملية تعزيز و تنويع أليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما مكن هذه الأخيرة نجاحها في السوق.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص أكثر تأثيرا في النمو الاقتصادي من نظيرتها في القطاع العام.
- تعتبر الدراسة التقنية للمشروع مهمة جدا بحيث تكون في بعض الحالات عائقا امام حصول المستثمر على التمويل بسبب عدم وضوح بعض الأمور فيها وذلك بعد دراستها من قبل هيئة متخصصة فانه يلغى قرار منح التمويل.
- رغم أن التجربة الجزائرية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حققت نتائج إيجابية إلا انها لم ترتقى إلى المستوى المطلوب ولعل ان الترسانة القانونية المتعلقة بالتشريع البنكي، التجاري و الجبائي هو من بين أهم الأسباب التي جعلته لا يؤدي الدور المنوط به لخلق حركة في التعاملات الإقتصادية.

- أثرت جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل سلبي رغم ذلك قفت صامدة أمام تهديد الإفلاس.
- أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورها كداعم للإقتصاد الوطني في ظل جائحة كورونا و تهاوي أسعار البترول.

إختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى: من المحتمل أن جائحة كورونا لها أثار على النمو الاقتصادي، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهمت في تقليص من حدة أثار هذه الجائحة.** فرضية صحيحة فمن خلال الدراسة التطبيقية تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهمت إلى ما في رفع النمو الاقتصادي و التصدي لأثار كورونا.
- **الفرضية الثانية: من الممكن أن تصبح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية كأحد الخيارات الحتمية و البديلة للإقتصاد الريعي في ظل جائحة كورونا في العالم.** فرضية صحيحة فمن خلال الدراسات أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال جائحة كورونا فعاليتها و هي بديل للإقتصادات الريعية التي تعتمد على العوائد البترولية.
- **الفرضية الثالثة: من المحتمل أن تكون الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إطار الحد من جائحة كورونا كافية للمحافظة على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق أقصى حد ممكن للمساهمة في نسبة النمو الاقتصادي.** فرضية صحيحة بالرغم من تفشي جائحة كورونا و الشلل شبه تام للصادرات و الواردات و في هذه الضروف الصعبة ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في حدود وسائل إنتاجها المتاحة لديها في النمو الاقتصادي.

إقتراحات الدراسة:

- ضرورة تحسين المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عن طريق مختلف الإجراءات التشريعية و التنظيمية.
- قيام بحملات إعلامية لتوعية أصحاب المشاريع المقاولتية حول أهمية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.
- العمل على توسيع النطاق الجغرافي لهذه المؤسسات للتقرب من المستثمرين ودعم المشاريع التنموية أو الإبتكارية وجعلها شاملة في كل ربوع الوطن.
- تشجيع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة إقامة شراكة مع البلدان الاوروبية وكذا المجاورة منها و الإستفادة من تجاربها.

- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل مراحل تطورها لكي يتسنى لها الإندماج في الاقتصاد الوطني و المتمثل في جمعية مهنية خاصة ترفع إنشغالات و تناقش نقاط ضعفها مع السلطات العمومية من أجل تحسين ممارسة نشاطها داخل الجزائر.
- محاولة إنشاء مراكز لإستقبال البحوث والأفكار المبتكرة من أجل اضافة بعض الاقتراحات و الإستشارات وكذا مساعدة المستثمرين على اعداد الدراسة التقنية لمشاريعهم.
- تشجيع القطاع الخاص على انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تحفيزات الجبائية و شبه جبائية.
- انتهاج سياسة بعض الدول الناجحة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومحاولة إجراءات بعض التعديلات على القوانين التشريعية و التنظيمية ودمجها ضمن القانون التجاري.
- إهتمام ببيئة المحيط الإداري والعنصر البشري و الجهاز المصرفي إلى جانب تشجيع الإنفاق على البحوث والتطوير للاستفادة من التجارب السابقة لمواجهة العراقيل التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى تقوم بأداء وظائفها بصورة سليمة تمكنها من ضمان استمرارها وبقائها.
- تطوير المنظومة الإحصائية و المعلوماتية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة البيانات والمعلومات الضرورية التي تسمح بتقديم التوجيهات اللازمة لهذه المؤسسات بهدف رفع قدراتها و تحقيق أهدافها، مع جعل الحصول على حوافز تشجيعية مرتبط بمدى تحقيق هذه الأهداف كنظام الإعفاءات الجمركية أو الضريبية.
- دعم سياسات تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبرى، كون أن هذه الأخيرة بحاجة إلى منتجات و خدمات توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد في تكوين هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يساهم في خلق جيل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تطورا ونموا.
- ضرورة تكوين العنصر البشري إداريا و فنيا لتسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى ذلك تهيئة المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

آفاق الدراسة: و تتمثل فيما يلي:

إن كل من نتائج البحث و الإستنتاجات التي تم التوصل اليها سواء تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو مختلف الاقتراحات الموجهة من أجل دعم هذه القطاع في الجزائر ماهي إلا نتيجة دراسة موضوع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الإقتصادي في الجزائر وهي ليست ذات طابع نهائي بل لازالت قابلة لتغيير و النقاش كون التجربة الجزائرية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لازالت في مراحلها الأولى وبالتالي تشكل مجال واسع للمزيد من البحث و التعرف أكثر على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو الاقتصادي للحد من التبعية البترولية وعليه ومن خلال دراستنا لهذا البحث تبادر إلى أذهاننا بعض الإشكاليات منها:

- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النهوض بالإقتصاد الوطني في أفاق 2030.
- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع معدلات النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2025-2030.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2020-2030.
- دور الرقمنة في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2030.